الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الحركة الاستيطانية في الجزائر وآثارها الاقتصادية والاجتماعية 1830-1870

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

مقدمة من قبل:

- خلاف أسماء
- حمبلي مريم

إشراف:

- د. مدور خميسة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة
د. سلوى بوشارب	أستاذة محاضرة –أ–	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د. مدور خميسة	أستاذة محاضرة –أ–	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د. بولجويجة سعاد	أستاذة محاضرة –أ–	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 1442-1443هـ / 2021-2022م

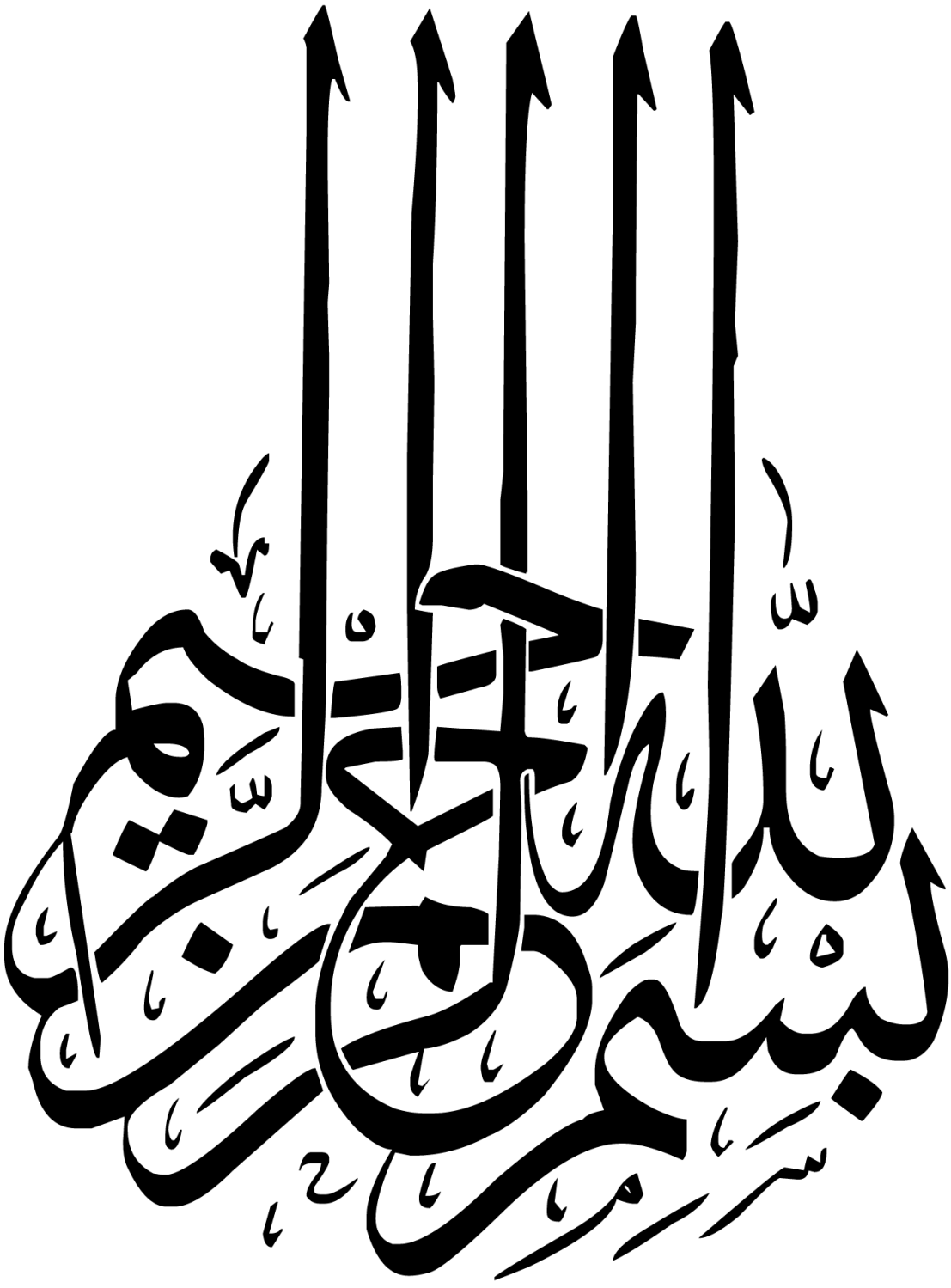
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

الحمد لله بالغ المنتهى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى.

اقتداء بقول رسول صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

نتقدم ببالغ الشكر والإمتنان وأسمى العبارات والعرفان إلى الأستاذة خميسة مدور على كل مجهوداتها الجبارة لخدمة العلم والمعرفة وأسلوبها المتميز في التعامل مع طلبة العلم وسعيها الدائم، كما نشكرها على إرشاداتها القيمة وصبرها معنا حتى تخرج المذكرة في أحسن حلة، فلها منا أزكى تحية، ونرجو من الله أن يجعلها في ميزان حسناتها.

كما لايفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم وساعدنا في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة على إتمامه، قريب أو بعيد.

الإهداء

إلى النفس التي صنعت طموحي واليوم يرى لحظة كبري ونجاحي، إلى من ملأتني بحنينها وغمرتني بعطفها إلى الغالية التي أهدي إليها ثمرة جهدي واجتهادي إلى أعظم مخلوقة في هذا الوجود –أمي –

إلى من سعى وشقى ولم يبخل بشيء من أجل طريق النجاح –أبي –.

إلى سندي في الحياة، وإلى من تسجد له كلماتي، إلى السيد الذي تعب لأجل ألا نتعب، إلى من تحمل المشاق رغم الصعاب ومهد لي طريق النجاح أخي –أسامة –.

إلى من شاركني الأفراح والأحزان وصبر وتحمل معي مشقة هذا إنجاز هذا العمل زوجي –زكرياء– .

إلى صاحبة القلب الكبير والصبر الطويل، أختي وصديقة عمري –منال –.

إلى إخوتي: أسماء، عاشور، سامى، ويحى.

إلى زوج أختي وأولاده: سجود، ضياء.

إلى رفيقة دربي من قاسمتني وشاركتني هموم هذا العمل صديقتي –أسماء –.

إلى صديقاتي في أيام الجامعة وكل من مررت معهم بحلو الحياة ومرها نورية، أسماء ،نجاة خولة،رنا.

إلى كل أصدقائي وأحبائي وزملائي في العمل.

مريم

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي هذا

إلي التي تعبت لتراني سعيدة وأفنت حياتها من أجلي ومن أجل إخوتي

إلي أمي حفظها الله.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار.....والدي أطال الله في عمره

إليكما حبا أمي وأبي حبا وتقديرا.

والى من سيكون رفيق دربي في الحياة..... ...زوجي إسماعيل.

والى كل أفراد عائلة زوجي.

إلى جميع إخوتي الغاليين على قلبي: حسناء, شعيب ومحسنْ.

إلي قرة عيني ابنة أخي دعاء.

إلى صديقتي وشريكتي في هذا العمل مريم.

إلي من كانوا في أصعب الأوقات صديقاتي: نورية، رنا، خولة، نجاة، اسماء.

والى كل من قال لي وفقك الله.

وإلي كل من نسي قلمي عن ذكره.

-أسماء-

مقدمة

1-التعريف بالموضوع وأهميته:

احتلت القوات الفرنسية الجزائر يوم 5 جويلية 1830عملت على ترسيخ دعائم وجودها من خلال السيطرة الواسعة، حيث أدركت أن احتلال الأرض دون تركيز على سكان فيها لا يجدي نفعا، سعت في تحقيق مشروع الاستيطان تحت شعار ليكن الاحتلال فرنسيا، لكن الاستيطان يجب أن يكون أوروبيا... وذلك من خلال ايجاد شعب فرنسي في الجزائر من خلال تشجيع لحركة الاستيطان قصد تشكيل قاعدة ديمغرافية لتدعيم القوة العسكرية، وتحقيق أهدافها من أجل إرضاء المستوطنين، فلجأت إلى بسط نفوذها بانتهاج عدة أساليب وسياسات مختلفة المتمثلة في دمج الجزائر بفرنسا باعتبارها جزء لا يتجزأ من ممتلكات الفرنسية أرضا وشعبا، وتجريد الشعب من مقاوماته وممتلكاتهم لمنحهم للمعمرين، لتمكينهم من إقامة مستعمرة استيطانية في الجزائر، بتوفير جميع الضروريات المشجعة للاستقرار الأوروبيين في الاراضي الجزائرية، فقد مر الاستيطان الفرنسي في الجزائر في فترة 1830-1870 بثلاث مراحل خلال الحكم العسكري و قد خلف الاستيطان أثارا اقتصادية و اجتماعية وخيمة على الجزائريين... وهو ما سنتبعه من خلال هذه الدراسة الموسومة بـ: الحركة الاستيطانية في الجزائر وآثارها الاقتصادية و الاجتماعية من 1830-1870.

2-حدود الدراسة:

لا شك أن الفترة الممتدة من 1830-1870 تعتبر أبرز الفترات التي تجلت فيها السياسة الاستعمارية ونتائجها في الجزائر خاصة في المجال الاقتصادي، فتحديد هذه الفترة الزمنية يعود إلى مختلف المراحل وتحولات السياسة، وتأثيرها عليها، أين شهد هذا التاريخ سيطرة شبه تامة على المستوطنين، فاستطاعت فرنسا من إخضاعها واستغلالها على حساب المجتمع الجزائري.

3-إشكالية البحث:

يعالج هذا الموضوع إشكالية السياسة الاستيطانية في الجزائر في الفترة الممتدة من 1830-1870، أي منذ الاحتلال الجزائر، وما خلفته هذه السياسة من آثار وانعكاسات على المجتمع الجزائري، وتتفرع إلى جملة من التساؤلات منها:

- كيف كانت العلاقات الفرنسية الجزائرية قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر ؟.
- ماهية الاستيطان وأهم أسبابه وأشكاله.
- كيف كانت طبيعة السياسة الاستيطانية التي استخدمتها فرنسا في وسط الشعب الجزائري؟.
- للاستيطان أثر بالغ على في تدهور أحوال المجتمع. ماهي هذه الآثار وكيف انعكست علي الجزائريين اقتصاديا واجتماعيا.؟

4-مناهج الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة بتوظيف المناهج العلمية المختلفة أهمها:

– اعتمدنا علي المنهج التاريخي الوصفي في عرض ووصف العلاقات الفرنسية الجزائرية قبل الاحتلال.

– أما المنهج التحليلي وضف في دراسة وتحليل أهم السياسات، واستعرضنا أهم القوانين لفهم الأهداف السياسة الاستيطانية.

– وأخيرا المنهج الإحصائي وضف احصاء عدد المستوطنين القادمين إلى الجزائر، وجملة من الملاحق تخص الجداول المتعلقة بالمراكز الاستيطانية التي بنيت في الجزائر إبان فترة 1830-1870م.

5-خطة الحث:

وللإحاطة بكل جوانب الموضوع وضعنا خطة متكونة من أربعة فصول وهي كالآتي:

الفصل التمهيدي: تناولنا فيه الاحتلال الفرنسي للجزائر أسبابه ودوافعه.

الفصل الأول: ماهية الاستيطان، وذكرنا الأسباب التي أدت لوقوع الاستعمار الفرنسي الاستيطان ي، وقمنا بتوضيح أهداف وأشكال الاستيطان (الرسمي والحر).

الفصل الثاني: آليات السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر في فترة ما بين 1830-1870م.

الفصل الثالث: بعنوان الانعكاسات السياسة الفرنسية في الجزائر (المجال الاقتصادي والاجتماعي).

وانتهت هذه الدراسة بخاتمة ضمت لأهم النتائج التى توصلنا إليها.

6-مصادر الدراسة ومراجعها:

واعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع لإنجاز هذا البحث أهمها:

المصادر والمراجع:

كتاب أحمد توفيق المدني في كتابه الجزائر وقد أفادنا في دراسة العلاقات الفرنسية وتحديدا عند وقوع حادثة المروحة.

كتاب الجزائريون والمسلمون في فرنسا للمؤلف شارل روبيير أجيرون، والذي لا يمكن للباحث في تاريخ الجزائر الاستغناء عنه حيث أفادنا في معرفة انعكاسات السياسة الفرنسية خاصة الهجرة.

كتاب الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي لمؤلفه بن دهه عدة، فقد أفادنا كثيرا في مختلف مراحل البحث.

كتاب سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954المؤلفه يحي بوعزيز والذي تطرق فيه إلى السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وقذ أفادنا خاصة فيم يتعلق بسياسة الاستيطان.

7-صعوبات البحث:

وكأي بحث علمي سواء عاما أو تاريخيا خاصا واجهتنا عدة صعوبات في إعداد البحث أهمها:

- أغلب المادة العلمية باللغة الفرنسية وهوا ما خلق صعوبة الاطلاع عليها والاستفادة منها.
- صعوبة الحصول على المادة العلمية والمصدرية.
- أغلب المصادر وثائق أرشيفية وباللغة الفرنسية أيضا الكتب الهامة دراسة السياسة الفرنسية في حد ذاتها من المواضيع الشائكة.

ورغم ذلك سعينا جاهدين للإنجاز هذا البحث ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة، والتي لم تبخل علينا بالنصائح والتوجيهات والنقد العلمي إلى أن اكتمل هذا العمل.

الفصل التمهيدي: الاحتلال الفرنسي للجزائر أسبابه ودوافعه

- المبحث الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الفرنسية الجزائرية.
- المبحث الثاني: أسباب ودوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر.
- المبحث الثالث: إعلان الحصار والحملة الفرنسية على الجزائر.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية.

ارتبطت الجزائر وفرنسا منذ بداية العصر الحديث خلال القرنين 17 و18 م بالميدان التجاري وقد سيطر هذا العامل على العلاقات بين البلدين فترة من الزمن فسارت فرنسا في اتباع سياسة مرنة وذلك حفاظا على استمرارية التعاون بين الطرفين، وقد كان بعض تجار مرسيليا[1] يشيرون على حكومتهم بسلوك مثل هذه السياسة المرنة لما لهم من تبادل تجاري عظيم الفوائد مع دولة الجزائر، فقد أصبحت غرفة مرسيليا[2] تشرف على إدارة هذه العلاقات كما كان لها التفوق على بعض ميادين السياسة الفرنسية ذاتها إذ كانت تتمتع بحق تعيين القناصل في الجزائر[3].

لقد كان لفرنسا امتيازات[4] تجارية في شرق الجزائري (عنابة، القالة، ورأس البونة، والقل)، وكانت هذه المؤسسات التجارية تدفع جزئيات سنوية لكل من الداي من جهة وباي قسنطينة من جهة أخرى وذلك مقابل حقها في صيد المرجان واحتكار تصدير الحبوب إلى أوروبا[5].

عندما سافر وفد جزائري إلى مرسيليا لتفاوض مع الفر نسيين في موضوع حصن القالة (الباستيون[6]) جاءت الأخبار بأن سفينة فرنسية تعرضت للهجوم الجزائريين، فما كان من السلطات الفرنسية إلا أن قتلت أعضاء الوفد غدرا، عند هذا أعلنت البحرية الجزائرية حربا شاملة على

---

[1]– مرسيليا: هي ثاني أكبر مدن فرنسا بعد باريس من أقدم مدنها تقع في الجنوب الغربي على البحر الأبيض المتوسط. أنظر: الموسوعة العربية العالمية، رقم 22، مؤسسة أعمال الموسوعة، ط 2، 1999، ص 58.

[2]– غرفة مرسيليا: تعرف بالغرفة التجارية بأنها مؤسسة رسمية تضم عددا من الأعضاء في المجال الأعمال، حيث تقوم بالإشراف والعمل والتعاون مع أعضاء في تنظيم وتحسين النشاط التجاري ضمن نطاق الجغرافي معين. أنظر: https: //mawdoo3.com.

[3]– محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791–1830، مطبعة دحلب، حسين داي الجزائر، ص 11–18.

[4] – الامتيازات: هي حقوق والامتيازات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية ورعاياها على الأراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة.

[5] – أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) ط 3، الجزائر، 1982، ص 13.

[6] – الباستيون مصطلح تركي بني فيه الفرنسيين مسا كن لإواء صيادي المرجان بالإيالة ويعود أصل كلمة بستيون إلى البدايات الأولى للامتيازات، يقع في شاطئ يبعد عن القالة بثلاثة أميال غربا ويحتوي حصنا مكون من 60 جنديا وحوالي 300 شخص من الصيادين وغيرهم، كان الهدف من إنشائه إسكان الموظفين وصيادي المرجان، إضافة إلى تخزين السلع التي يتم شراؤها والمرجان الذي يتم صيده، انظر: اسمهان لعربي، الباستيون الفرنسي بالقالة من خلال مراسلات محلية محظوظة، مجلة العصور، العدد 17، 2010، ص 36–37.

السفن الفرنسية حربية كانت أم تجارية، وبعد فترة من الزمن أصبح التبادل التجاري بين فرنسا والجزائر تحت إشراف الحكومة الفرنسية ذاتها بدلا من غرفة مرسيليا[1].

تطورت هذه العلاقات وأصبحت في أفضل حالاتها خلال عصر الثورة الفرنسية سنة 1789، حيث اعترفت الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت فيه تحت حصار أوروبي شديد وقد عانت فرنسا من جراء هذا الحصار تعرضت فيها لأزمة اقتصادية وإفلاس الخزينة، وللخروج من هذه الأزمة عمدت إلى إقامة علاقات ودية بين البلدين، باستثناء فترة الحملة الفرنسية على مصر (1798-1802) عندما طلب السلطان إعلان الحرب ضد فرنسا[2].

ورغم تحالف دول أوروبا: بريطانيا، روسيا، النمسا، بروسيا ضد فرنسا وسعيا لأغراء الجزائر في إبقائها على حياد في الصراع الدائر داخل أوروبا، إلا أن الجزائر أعلنت استعدادها لمساعدة فرنسا من خلال تقديم تسهيلات وسعادات مختلفة [3].

فقد كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية وثيقة منذ نشأتها أي منذ انبعاثها في بداية القرن السادس عشر فهي سند لملوك في الحروب وحليفا قويا ضد شرلكان ملك اسبانيا، فتعددت المساعدات المالية الجزائرية قبل الثورة الفرنسية وبعدها، وقد صنفها مولود بلقاسم الي خمس أنواع[4]:

1-المساعدات العسكرية البحرية، قبل الثورة وبعدها.

2-المساعدات الدبلوماسية للثورة.

3-المساعدات الاقتصادية للثورة.

---

[1]-صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830 -1925، قالمة، 2010، ص 6.

[2] - أبوقاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 13-14.

[3] - محمد زريق، العلاقات الجزائرية - الفرنسية من خلال معاهدة التافنة 1837 - تحليل وثيقة دبلوماسية -، رسالة لنيل شهادة الماجستير في
العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005 -2006، ص 288.

[4] -مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج2، الجزائر، دار الأمة، 2007، ص 82.

4-المساعدات المالية للثورة.

5-المساعدات الاستراتيجية للثورة.

بعد عودة العلاقات إلى طبيعتها بين الدولتين على إثر توقيع معاهدة السلم في 07 ديسمبر 1801، ومعارضة بريطانيا لذلك ومحاولاتها جر الجزائر للدخول في حرب ضد فرنسا نابليون بونابرت، فقد كان بإمكان الجزائر استغلال الظروف المتاحة خاصة بعد هزيمة القوات البحرية الفرنسية في معركة الطرف [1] وإبادتها في أكتوبر 1805 على يد الإنجليز، إلا أن هذه العلاقات سرعان ما تحولت من علاقات صداقة إلى علاقات استفزازية نتيجة سعي نابليون إلي غزو المغرب الإسلامي، وتحول امتياز استغلال الباسيتون إلى بريطانيا منذ جانفي 1807 بعد تراكم المخلفات المستحقة على الفرنسيين [2].

لم تقف الجزائر مكتوفة الأيدي في وجه الحركات النابليونية المشبوهة في منطقة المغرب، واستعدت لمواجهة كل الاحتمالات رغم الأزمة مع فرنسا فإن الجزائر، لم تسع ولم تحاول أن تستفيد من هذا الوضع، بالرغم من الإلحاح التي تتعرض له من طرف إنجلترا. ومع عودة البوربون إلى فرنسا، استقبلت الجزائر بارتياح انفتاح لويس الثامن عشر نحوها، عندما عبر عن رغبته في إعادة العلاقات الصداقة التي كانت بين البلدين منذ وقت، أن غير هذا لم يدم طويلا[3].

وترجع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا إلى الوقت الذي جاء فيه أول قنصل فرنسي وذلك سنة 1524 ففي القرن السادس عشر كانت هناك محالفة بكل معنى التحالف بين

[1] – معركة الطرف الأغر: قامت هذه المعركة باتحاد الأسطول الفرنسي ولإسباني ضد الأسطول الإنجليزي وبعد مناوشات بين الطرفين هزم الفرنسيون وتلاشت خطط نابليون الهجومية . انظر: محمد سعد الغزلاني وآخرون، الموسوعة التاريخية والأحداث السياسية، ج 3، الجزائر، دار الراتب الجامعية، ص 194.

[2] – محمد زريق، المرجع السابق، ص 288.

[3] – جمال قنان، دراسات في المقاومة والاستعمار، مصورات موقع الطلبة التاريخ تلمسان، ص 12.

الجزائر وفرنسا وبمقتضى هذه المحالفة استنجدت فرنسا بالأسطول الجزائري لحماية شاطئها من العدو المشترك في ذلك الحين وهوا اسبانيا وملكها شارلكان[1].

ففي عام 1818، اشتركت فرنسا في مؤتمر ايكس لاشبيل [2]، والذي كان من نتائج أعماله صدور تصريح مشترك يهدد ويتوعد دول المغرب البحرية والتي في مقدمتها الجزائر بدعوى أنها تمارس القرصنة، لقد طلب من حقها التخلي عن حقها في إعلان الحرب وعقد الصلح وفتح بلدانها أمام الامتيازات وأمام التغلغل النفوذ الأوربي بها، لم يكن الوضع جيدا عند بداية العشرينات، فالرد الذي أعطاه الداي حسين علي مؤتمر والذي مفاده أن الجزائر في حالة سلم مع كل الدول الأوروبية، وأنه في نفس الوقت ليس علي استعداد للتنازل عن مكانة الجزائر وسيادتها[3].

وتبعا لذلك توترت العلاقات بين فرنسا والجزائر منذ بداية سنة 1820بسبب عدد من المشاكل الجزئية والثانوية[4]، من هنا تبدأ قضية الديون تطفوا على السطح في عهد الداي حسين، وعملت الحكومة الفرنسية على جعل منها عقدة تأزيم العلاقات بينهم[5].

---

[1] – شرلكان: ولد سنة 1500 م، تربع علي العرش سنة 1516، توج إمبراطور باسم شارل الخامس 1519 م كان من أعظم ملوك القرن ال 16، توفي سنة 1558 م، عبد الحميد ابن اشنهوا بن أبي زيان، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1972، ص 182.

[2]– عقد بألمانيا 30سبتمبر 1818 يهدف حفظ السلام الذي أقره مؤتمر فيينا، حضره من الحكام قيصر روسيا وإمبراطور النمسا وملك بروسيا، طرح هذا المؤتمر موضوع مطالبة فرنسا بجلاء قوات الحلفاء من أراضيها دون انتظار الخمس سنواتا المحددة في معاهدة باريس الثانية وبقبول الحلفاء دخولها في المجموعة، وفي ظل التحركات الأوروبية من أجل القضاء على النشاط البحري الجزائري المستمر .انظر خطاب فطوم، التحالف الأوروبي وتجدد العلاقات الجزائرية الفرنسية (1800م/1830م) مذكرة لنيل درجة الماجستير في تاريخ الدبلوماسية والعلاقات الدولية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس، 2014–2015 م، ص 25.

[3]–جمال قنان، **دراسات في المقاومة والغستعمار**، مصورات موقع الطلبة التاريخ تلمسان، ص 12.

[4] – المشاكل الجزئية والثانوية: هيا مسائل أساسية تتصل وتتعلق بالمبادئ الكرامة وضايقت بواسطتها الحكومة الجزائرية إلى أقصى الحدود، منها جذور تمتد إلى أواخر القرن الثامن عشر، وهيا قضية ديون بكري وبوشناق واثنان استحدثتها فرنسا لفرض التوتر العلاقات مع الجزائر، وتصعيد الأزمة معها انظر: جمال قنان، المرجع السابق، ص 13.

[5] – فتيحة صحراوي، **الجزائر في عهد الداي حسين (1818–18300م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر –2–، 2010–2011، ص 170.

تأسست شركة بكري[1] وبوشناق[2] في فرسا، لتصبح مصدر إيصال الحبوب لفرنسا ومساعدتها أن تدفع هذه الأخيرة حساباتها آجلا، لأنها كانت في حالة حرب، ومن جهة أخري فالداي الجزائر كان يضمن سوقا للقمح الجزائري، وإثر هذا ترتب على فرنسا دينا اختلف في تقديره، وما ترتب عليه من فوائد [3].

ولما كانت تلك الشركة مدينة للخزينة الجزائرية ولبعض التجار بمبالغ كبيرة، فقد حرص الداي حسين على استرجاع الشركة أموالها التي بذمة فرنسا، لاستخلاص الديون الجزائرية التاي بذمة تلك الشركة، لكن الحكومة الفرنسية لم تسدد كل مستحقاتها وتماطلت، وقامت بالتآمر مع اليهودين ومع قنصلها **دوفال**[4] واستخدامها ضد الجزائر، حيث أرسلت تعليمات خاصة إلى ذلك القنصل تأمره باغتنام أية فرصة لإجاد الخلاف النهائي، وبذلك تحول موضوع الديون إلى أزمة بين البلدين[5].

أخذ الداي حسين يراسل فرنسا بشأن قضية الديون وتكلم أيضا معهم في قضية القالة التي أخذوا يبنون ويضعون فيها مدافع، لكن الرد علي هذا كان بأنهم لم يحدثوا بها شيء ولازالوا بالقالة كما هيا عادتهم، فعندما وصل الكتاب أجاب القنصل على القضيتين ولم يجب الداي، وقال للقنصل أخبر الباشا، بأننا لا نجيبه، وإذا احتاج شيئا عندنا لا يجب أن يكاتبنا رأسا وإنما كلامه معك، وأنت تتكلم معنا وعندما وصل الجواب إلى القنصل سكت، لكونه لا يسطيع أن يجيب

---

[1]– بكري: جاء إلى الجزائر سنة 1770 م، كان تاجرا صغيرا، نجحت تجارته واتسعت ثروته، وأصبح في فترة وجيزة تاجرا قويا، وصاحب شركة أسسها هوا وأبنائه الأربعة. انظر: فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء المجهولين، دار الأمة، ط 2، 2004، ص 233.

[2] – بوشناق: جاءت عائلته من ليفورن، سنة 1722، كانت معدومة لا تملك قوت اليوم، بادر رئيسها إلى العمل لسد الرمق عند بعض التجار تدريجيا وزادت ثروته وارتفع مستوى علاقاتها الاجتماعية. أنظر: فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء مجهولين، المرجع السابق، ص 275.

[3] – فتيحة صحراوي، المرجع السابق، ص 171.

[4]– **دوفال:** هوا آخر قنصل فرنسي في الجزائر قبل الإحتلال كان في نفس الوقت تاجرا، تورط في الكثير من القضايا مع محلات بكري وبوشناق، ولقد كانت مواقفه الشخصية من الأسباب التي زادت الوضع تعنفا عندما وقعت الأزمة الأخيرة بين الجزائر وفرنسا. انظر: حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، 2005، ص، 147.

[5] – بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989**، ج 1، دار المعرفة، ص 47.

الباشا بهذا الكلام وبقي الأمر هكذا حتي يوم العيد يوم 27 أفريل 1827، فجاء القنصل ليهنئ الداي بهذه المناسبة سأله الداي عن عدم الرد على رسائله فقال له القنصل دوفال نحن لا نجيب أشخاص مثلكم [1].

كان الداي حسين غاضبا من هذه الإهانة، وصرخ في وجه القنصل مشيرا بيده مروحة من ريش النعام، "أخرج من هنا يا ابن الكلب، اخرج " بهذه اللفتة، لمست أطراف وجه دوفال، فأصيب بالجنون، وهنا وجد الفرصة التي أوصته بها الحكومة، وتأزم الوضع بين فرنسا والجزائر[2].

فقد قام القنصل بتضخيم الأمر وأخبر ملكه بما يجري، فجائه الأمر بمغادرة الجزائر ومعه الفرنسيين المقيمين في الجزائر، فهذا هوا السبب الظاهر العيان، الذي اتخذته فرنسا كذريعة لاحتلال الجزائر تحت غطاء كرامتها، فماهي الأسباب الحقيقية وراء هذا الاحتلال؟

المبحث الثاني: الأسباب ودوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر.

يمكننا أن نصنف تلك الأسباب والدوافع الاحتلال إلى أسباب بعيدة (غير مباشرة) و(مباشرة) قريبة.

أ-الأسباب ودوافع غير المباشرة

1- دوافع سياسية:

1- تطلع فرنسا إلى التعويض عما فقدته من المستعمرات ومراكز في أمريكا الشمالية والهند وغرب إفريقيا عقب حرب السنوات السبع (1756-1763) ضد بريطانيا، وكذلك بعض الأراضي في أوروبا بعد حروب نابليون. [3]

2- سعي الحكومة شارل العاشر الرجعية (1824-1830) إلى إنهاء الرأي العام الفرنسي عن مشاكل فرنسا الداخلية بقضية خارجية، وتحقيق نصر سياسي على المعارضة الليبرالية، وإبعاد

---

[1] - أحمد التوفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار قيب الأشراف الجزائر، ص 164.

[2] - أحمد توفيق المدني، الجزائر، المطبعة العمرية، ص 46.

[3]- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، دار المعرفة، ج 1، ص 48.

الضباط المشكوك في ولائهم، لذلك سعت في توتير العلاقات مع الجزائر لاختلاق ذريعة لغزوها، وأوعزت إلى قنصلها بالجزائر بالسعي إلى إفساد العلاقات مع حكومة الداي، لتقدم على العمل قد يتيح لها مبررا للعدوان.

3-ضعف قوة الجزائر العسكرية، خاصة بعد تحطم الأسطول الجزائري في معركة نافرين عام 1827[1].

2- دوافع الاقتصادية:

ظهور التنافس الاستعماري الاقتصادي بين فرنسا وإنجلترا كانت كل منهما تحاول التوسع وتمديد رقعة سيطرتها وتجارتها، باحتلالها لمناطق وأخرى تمكنها من الاستلاء على ثروات الأقطار المحتلة وعلى تحسين أوضاعها الاقتصادية على حساب الشعوب المستعمرة، كما عبر عن ذلك الجنرال جيرار فورد بمناسبة نزول الجيوش الفرنسية بالساحل الجزائري إذ قال: "إن الاحتلال يستند إلى ضرورات هامة جدا، ويرمي إلى الفتح منفذ واسع لتصريف بضائعنا".[2]

نصائح اليهود الغادرة والمتآمرة، ساعدت على تزايد الطغيان والظلم العرب والبربر، فقد ارتبطت مصالحهم مع الحكام واحتكر اليهود التجارة أروبا، استطاع من خلالها اليهود من جمع الأموال طائلة تقدر بالملاين، على حساب شيوخ القبائل، فساءت أحوال الدولة وعمت الفوضى وعدم الاستقرار الذي كان في السابق ونظيف كذلك سيطرة البحرية الجزائرية على الملاحة في البحر الأبيض المتوسط، واشتراكها في العديد من الغازات والمعارك لمدة ثلاث قرون، كان كافيا للإنهاكها واستنزاف قدراتها في حماية السواحل والسفن التجارية [3].

---

[1]- بشير بلاح ،المرجع السابق، ص 49.

[2]- محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة أول نوفمبر 1954**، ط 1، 1985 م، قسنطينة، ص 24.

[3]-جيلالي بشلاغم، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل اليمين المتطرف 2002-2010**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2001، ص29-30.

تطلع فرنسا إلى الثروات الجزائر الزراعية والمعدنية وأسواقها التجارية، خاصة بعد انطلاق ثورتها الصناعية حول العالم العام 1825، وهو العام الذي رفعت فيه بريطانيا الحظر الذي كانت تفرضه على تصدير الألات الجديدة إلى الخارج، وما سمح لفرنسا بالاستفادة منها وتقليدها. [1]

3-الدوافع الدينية:

-التعصب الديني لدي أعضاء الحكومة البوربون ذات النزعة المسيحية الكاثوليكية.

- تطلع فرنسا إلى تكريس زعماتها للكنيسة الكاثوليكية

- الثأر لملكها لويس التاسع الذي هلك أثناء قيادته الحملة الصليبية الثامنة على تونس عام 1270م.

- إحياء المسيحية في افريقيا كما كانت بزعمهم أيام "القديس " أوغيسطون، والقديس سيبرانيوس، وذلك ما تطفح به في تصريحات قادة فرنسا السياسيين والدنيين عشية الغزو.

4-الدوافع الاجتماعية:

هي تزايد أعداد سكان فرنسا بفضل تحسن ظروف الصحة والحياة، إذ بلغ عددهم سنة 1830إلى 33 مليون نسمة والبحث عن مجال للإسكانهم [2].

ب-الأسباب المباشرة (القريبة)

السبب الذي تذرعت به فرنسا لشن الحرب فهو حادثة المروحة [3]، فقد جرت العادة أن يقوم يقوم قناصل الدول الأوربية المعتمدون بالجزائر عشية عيد الفطر بزيارة إكرام وتهنئة الداي بتلك المناسبة، فاعتبرت فرنسا حادثة المروحة إهانة لا يمكن السكوت عنها، فطالبت فرنسا من

---

[1]- أحمد الخطيب، **الثورة الجزائرية**، بيروت، 1958، ص 39.

[3]- وقعت حادثة المروحة يوم 29 أفريل 1827 م، وتتلخص في أن الداي حسين باشا ضرب القنصل الفرنسي دوفال بمروحة كانت بيده مرتين أو ثلاثا، ردا على إجابة هذا القنصل المنافية للآداب اللياقة الدبلوماسية والتي قصد من وراءها إهانة الداي وحكومته، وقد جاءت إجابة القنصل الفرنسي بهذه العبارة: " إن ملك فرنسا وشعبها لا يحرران لك ورقة ولا يرسلان ردا حتي على رسالتك المرسلة ". أنظر ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط 2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 333.

الداي حسين الاعتذار علي عن العمل الذي قام به، وقد رفض الداي الاعتذار فتصاعدت حدة التوتر بين الدولتين فعمدت فرنسا على فرض الحصار على الجزائر. [1]

المبحث الثالث: إعلان الحصار والحملة الفرنسية على الجزائر 1827-1830.

1-الحصار البحري الفرنسي للسواحل الجزائرية 1827-1830.

هناك أحداث تاريخية هامة سبقت احتلال الجيش الفرنسي للجزائر العاصمة يوم 4 جويلية 1830، كانت بمثابة الممهد له والمساعد على إنجاحه، وفي طليعة هذه الأحداث يأتي الحصار الفرنسي الذي ضرب على السواحل الجزائرية طيلة السنوات الثلاث التي سبقت نزول الجيش الفرنسي بيسدي فرج يوم 14 جوان 1830 م.

ويعود تاريخ الحصار البحري إلى يوم 15 جوان 1827 م، أي بعد شهر ونصف من رفض الداي حسين إعطاء ترضية للأسطول الفرنسي الراسي أمام مدينة الجزائر آنذاك، وكانت الحكومة الفرنسية تسعى للحصول على هذه الترضية لتجعل من نفسها الدولة صاحبة الامتيازات الخاصة بالإيالة الجزائرية، وذلك بحجة رد الاعتبار للشرف الفرنسي الذي أهين حسب رأيها في حادثة المروحة [2].

بعد أربعة أشهر من إعلان الحصار وقعت معركة نافرين 1827، وتكبدت الجزائر بخسارة كبيرة حيث كانت تأمل في المساعدة من الدولة العثمانية وولاياتها، فقد كانت التكاليف الحصار باهضه سواء من حيث الأسطول الجزائري أومن حيث الخسائر التي تبعت التجارة الفرنسية خاصة خسائر جوان 1829 وماي 1830[3].

---

[1]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص50-51.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط 2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 333.

[3]- المصدر نفسه، ص 244.

بقي الحصار مفروضا على السواحل الجزائرية لمدة ثلاث سنوات من 1827 إلى 1830، ولم تكن عملية هينة بالنسبة للفرنسيين، إذ كانت متعبة ومملوئة بالمخاطر، خصوصا في الفترة الأخيرة منها، حيث استطاع الجزائريين أسر الرجال البحرية الفرنسية وقتلهم، وقد اعتبر الداي حسين الحصار على أنها إعلان حرب رسمي موجه إليه أكثر من كونه مناورة بحرية للضغط عليه، أخيرا صممت فرنسا على إرسال حملتها على الجزائر، خصوصا وأن بولينياك وصل إلى الحكم في 8 ماي 1829 وكان يرى أن عملية الحصار عملية خاسرة دون فائدة.

2-من الحصار إلى الحملة:

بعد مصادقة الحكومة الفرنسية برئاسة بوليناك والملك شارل العاشر[1] يوم 30 جانفي 1830 على الحملة الفرنسية ضد الجزائر، قامت السلطات الفرنسية بتهيئة الرأي العام الفرنسي لتقبل أسباب الحملة لكونها انتقاما لشرف فرنسا أروبا المسيحية، فقد علم الداي حسين بالحملة قبل مجيئها، لكنه لا يعرف مكان نزولها، واعتقد أنها لا تتجاوز الضرب من البحر شأنها شأن الحملات الأوروبية الأخرى السابقة في الوقت التي كانت الجيوش الفرنسية بسيدي فرج تحفر الخنادق لحماية معسكرها [2].

وفي 4 جويلية سقط حصن الإمبراطور والمعروف بالبرج الطاووس في يد الفرنسيين بعد أربعة من المعارك، وهوا أكبر مركز دفاعي للأتراك، وعندما يئس الأتراك من ايقاف الهجوم الفرنسي على الحصن أضرموا النار في الخزينة الذخيرة وفجروا الحصن، عشية هذا اليوم هب مندوب الداي بومرزاق رفقة قنصل إنجلترا إلى المعسكر الفرنسي لغرض التفاوض، وقدم له ديبرمون شروط الصلح ووقع الداي حسين على المعاهدة الاستسلام يوم 5 جويلية 1830 [3].

وتنص البنود المعاهدة على ما يلي:

---

[1]- شارل العاشر: ملك فرنسا في الفترة ما بين 1824 إلى غاية 1830 أطيح به بعد ثورة 1830م.

[2]- عمورة عمار، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ريحانة للنشر، 2002، ص 14.

[3]- المرجع نفسه، ص 115.

- ابقاء الداي في الحكم الجزائري، على أن تشرف فرنسا عليه من الناحية العسكرية، فيحدد عدد الجيش والأسطول الذي يستطيع الاحتفاظ به.

- أو إعادة الجزائر إلى الدولة العثمانية لإنشاء حكومة منظمة فيها، تضم احترام الجزائريين للملاحة الأوربية في البحر الأبيض المتوسط[1].

- يترك للداي الحرية والتمتع بثرواته الشخصية.

- تسلم قلعة القصبة وكل القلاع الأخرى والميناء للجيش الفرنسي.

- يختار الداي المكان الذي يقيم فيه وفي حال بقائه في الجزائر تخصص حامية هوا وأسرته لحراسته

- يتعهد القائد العام للجنود بنفس المعاملة والحماية التي تعهدها الداي.

- يتعهد القائد العام باحترام العمل بالدين الإسلامي وحرية السكان [2].

وبعد ذلك دخل الجيش الفرنسي سنة 1830مدينة الجزائر في فوضى عارمة وبدأت عمليات النهب والسلب، واستولى الفرنسيون على الخزينة الإيالة الجزائرية وعلى ثروات الجزائر وكنوزها الباهظة، وبذلك انتهى الوجود العثماني في الجزائر لتبدأ مرحلة جديدة وسياسة جديدة مع الجزائريين سنتطرق لها في الفصول اللاحقة.

[1]–أحمد الجزائري، **كيف دخل الفرنسيون الجزائر**، بيروت، ص 11.

[2]– مقلاتي عبد الله، **الموجز في تاريخ الجزائر المعاصر**، 2013 –2012، ص 14.

الفصل الأول: أسباب الاستعمار الاستيطاني للجزائر وأشكاله.

- ♦ المبحث الأول: ماهية الاستيطان الفرنسي في الجزائر.
- ♦ المبحث الثاني: أسباب الاستيطان الفرنسي في الجزائر.
- ♦ المبحث الثالث: أهداف الاستيطان الفرنسي.
- ♦ المبحث الرابع: أشكال الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

تعرضت الجزائر إلى أبغض أنواع الاستعمار الأوروبي الحديث الذي اشتمل من غزو عسكري، ديني، وفكري، ونهب اقتصادي والاستعمار الاستيطاني، ويعتبر هذا الأخير أخطر أنواع الاستعمار الذي استعملته فرنسا في السياسة الاستعمارية، حيث عملت فرنسا علي مشروعا قام على شعار ليكن الاحتلال فرنسيا لكن الاستيطان..... يجب أن يكون أوروبيا.

المبحث الأول: تعريف الاستيطان.

1-تعريف الاستيطان:

لغة: اتخاذ المكان وطنا، يقال: وطن بالمكان او بلد يطن واوطن أقام به واستوطنه اتخذه وطنا، أي: محلا ومسكننا يقيم فيه. [1]

اصطلاحا: هو السعي للإقامة بالمكان الصالح للمعيشة على وجه التأبيد مع نية عدم الانتقال. [2]

2-التعريف بالإقامة:

لغة: أقام يقوم ويقيم، أقمت بالمكان إقامة وإقاما ومقاما، بضم الميم. والمقام والمقاومة: الموضوع الذي تقيم فيه.

اصطلاحا: يراد بها المكث بنية عدم الانتقال.

ويراد بهذا النوع الإقامة المؤبدة، وهي في لسنان الفقهاء بالاستيطان، وفي[3] لسان القوانين بالجنسية.

وأما الإقامة المؤقتة، فالمراد بها الفترة الزمنية المحددة التي يقضيها الإنسان في مكان ما لقضاء حاجة، فتنتهي بقضاء تلك الحاجة. [4]

---

[1]-محمد بن موسى بن مصطفي الدالي، الوطن والاستيطان دراسة فقهية، المجلد الاول، مكتبة الراشد- ناشرون ط 01،الرياض،2013،ص34.

[2] -محمد بن موسي بن مصطفي الدالي، المرجع السابق، ص 35 .

[3] -محمد بن موسي بن مصطفي الدالي، المرجع السابق، ص 36 .

[4] -محمد بن موسى بن مصطفي الدالي، المرجع السابق، ص38.

3-الفرق بين الاستيطان والإقامة

نصوص الفقهاء وتعليلاتهم تدل على الفرق بين الإقامة والاستيطان، ومن ذلك:

قولهم: عن طرف الوداع: "لا يسقط بنية الإقامة ولو سنين ويسقط بنية الاستيطان بمكة أو بما حولها قبل حل النفر الأول ".

وقولهم: "الاستيطان وهو الإقامة على قصد التأبيد لا الإقامة المجردة ".

وقولهم: "المراد بالإقامة هل هو الإقامة الشرعية أربعة أيام أو المجاورة سنة أو سنتين أو الاستيطان ".[1]

وحاصل القول في الفرق بين الاستيطان والإقامة ان بينهما عموم وخصوص مطلق؛ "فكل استيطان إقامة، وليس كل إقامة استيطانا".

فالاستيطان إقامة على التأبيد، والإقامة المجردة مؤقتة، والله أعلم [2].

كما عرف كلمة الاستيطان تعني: تعمير مكان أو منطقة جغرافية معينة بالسكان للإقامة بها واستغلالها، ويمكن أن تشمل النبات أو الحيوان وتعرف بالفرنسية peuplement من فعل peupler وهذا محاولة فرنسا فعله في الجزائر عندما قدمت على احتلالها في 1830، ولتحقيق ذلك يتطلب توفير الأراضي الضرورية ومنحها للأوروبيين [3].

وفي تعريف آخر الاستيطان معناه: الاستيلاء الأجنبي المحتل على الفضاء الجغرافي آخر ونزع الأراضي من أصحابها الأصليين، وإعطائها للمعمرين وجعل البلد المحتل موطننا لهم[4].

---

[1]-د ياسر بن راشد الدوسري، شروط الاستيطان وأثره في المسائل الفقهية، جامعة الملك سعود، ص 9.

[2]-د ياسر بن راشد الدوسري، المرجع السابق، ص10.

[3]- أرزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد 02، ع 02، جامعة الجزائر 2، ص 191.

[4]- صالح بالحاج، الحركة الوطنية الجزائرية ما بين الحربين (1910-1939)، الجزائر، دار الثقافة، قسنطينة، 2015، ص 25.

تعريف الاستعمار الاستيطاني: يعتبر من أخطر أنواع الاستعمار وهو ظاهرة ترجع في جذورها إلي القرن التاسع عشر وتتلخص في وجود غرباء أوروبيين أساسا مزروعين وسط محيط من السكان البلاد الأصليين تميزت بالنقاء والتفوق العرقي، ويمارسون إزاء السكان الأصليين شتي ظروف التمييز العنصري ويكرون وجودهم القومي [1].

أو هو من أشد أنواع الاستعمار خطرا وعمقا، ونوع من أنواع الظاهرة الاستعمارية، يدرك به الوجه الاستيطاني للاستعمار الفرنسي بالجزائر [2].

حركة الاستيطانية: ظهرت في القرن التاسع عشر وخاصة في الربع الأخير منه إلى غاية سنة1914، وهي ظاهرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم، وهي امتداد أوروبا إلى الخارج لتبتلع بصفة كلية كل من قارتي إفريقيا وآسيا ومناطق واسعة من القارات العالم الأخرى، هذا التوسع الاستعماري مرتبط بالثورة الصناعية والرأسمال الصناعي، واستخدام القوة العسكرية من أجل احتلال وفرض السيطرة على مناطق واسعة فيما وراء البحار، وتحويلها إلى أقاليم تابعة للدولة مركزية في أوروبا، لاستغلالها كمصادر للمواد الخام وأسواق لتصريف منتوجاتها الصناعية، وقواعد عسكرية لحماية مصالحها[3].

الاستعمار العسكري الاستيطاني: وهو أن تقوم دولة ما باحتلال أرض أخرى بالقوة، وتعمل علي تهجير أبناء البلد المحتل، ومن ثم توطين أفراد منها داخل البلاد المستعمرة والاستيلاء على أراضيها من قبل المستوطنين بقوة دولتهم الاستعمارية [4].

تعريف السياسة الاستيطانية في الجزائر: شهدت الجزائر منذ بداية الاحتلال هجرة الاستيطانية كثيفة من مختلف أنحاء أوروبا "لا ذمة لهم ولا ضمير مولعين بحب الدراهم والدنانير،

---

[1]– شوقي أبو خليل، تحرير الاستعمار، منشورات الجامعية الدعوة الإسلامية العالمية،1991، ص 47.

[2]– صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 25.

[3]– حورية طبعة، السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870–1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م د.)، تخصص تاريخ معاصر، جامعة أحمد دراية أدرار، 2020/2019، ص 24.

[4]– حسن موسي محمد العقبي، قدمت هذه الرسالة تكميلي لنيل درجة الماجيستر في العقيد والمذاهب المعاصرة، 2005، ص 126.

فانتشروا كالبلاء المستطير..... لا دين لهم غير الأرباح ولا يهمهم كيف أتت ولا من أين أتت"[1]. ويضيف في الفترة نفسها الكاتب آجرون بقوله " إن كلوز يل المتشدد كان يحاول أن يجعل من سهل متيجة مستودعا للمتسولين الأوربيين الذين لا ضمير لهم " [2]وقد وصلت إلى الجزائر أولى الجماعات الاستيطانية المنظمة سنة 1832 ثم بدأت تهافت المستوطنين من مختلف الجنسيات والفئات الاجتماعية، وأقيمت بوفاريك أول قرية استيطانية سنة 1836 نموذجية وشبعت الإدارة الفرنسية بيع الأراضي والقروض للمستوطنين [3].

المبحث الثاني: أسباب الاستيطان الفرنسي في الجزائر.

سنحاول في هذا المطلب الحديث عن أهم الأسباب والدوافع التي تفسر بداية ونشأة الاستعمار الاستيطاني في الجزائر باعتبارها أن هذه الأسباب أنتجت نمط معين من الاستعمار الاستيطاني في الجزائر، والتي تتمثل في:

– الحاجة الملحة للمواد الأولية الضرورية لضمان سير عجلة التنمية.

– البحث عن أماكن خارج الوطن لتقليل من ضغط النمو الديمغرافي وابعاد العاطلين عن العمل.

– اشتداد التنافس الدولي لاسيما بين فرنسا وبريطانيا حول المناطق النفوذ لأسباب اقتصادية واستراتيجية، مما دفعهم إلى البحث عن المناطق جديدة في إفريقيا وآسيا[4].

- كما سعت فرنسا إلى ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي حيث ركزت على الجانب الزراعي، خاصة الزراعات الصناعية حتى يكون ذلك مكملا للاقتصاد الفرنسي القائم على الصناعة.

---

[1]– صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م، 1962، دار العلوم،2007، ص 215.

[2]– مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، دار الهومة، الجزائر، ص 11.

[3]– مقلاتي عبد الله، الموجز في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 –1954، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 108–109.

[4]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 191.

- محاولة إيجاد أسواق خارجية لتصدير الإنتاج الصناعي الفرنسي ولن تنجح هذه السياسة إلا بتشجيع الاستيطان [1].

ولهذه الاعتبارات كلما ذهب حكام تلك الإمبراطوريات يبحثون عن حلول واقعية لها تواجه بلدانهم، وقد اهتمت هذه الأخيرة إلى فكرة تحويل حركة الاستعمار إلى عملية استيطانية واسعة تشتمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أقدمت عليه فرنسا في الجزائر من أول سنة من الاحتلال، فالاستيطان في الجزائر كان مباشرا خاضعا من حيث التسيير والتنظيم والتشريع للبلاد الأم فرنسا [2].

المبحث الثالث: أشكال الاستيطان.

اتخذ الاستيطان في الجزائر شكلين هما:

1-الاستيطان الرسمي:

انحصر الاستيطان في المناطق الشمالية لكن تخوف فرنسا من تنامي قوة الأمير عبد القادر وإجبارها على الاعتراف بحدود نفوذه جعلها تعيد النظر في سياستها الاستيطانية من خلال المباشرة في الاحتلال، والذي ساعد بشكل كبير سياسة الاستيطانية في باقي المناطق الأخرى إلى جانب الدعم المادي والمعنوي الذي تلقاه المستوطنون الأوروبيون من طرف السلطات الاحتلال، التي راحت تسن القوانين لصالح الحركة الاستيطانية، كما أصدرت دليل الكولون الجدد في الجزائر تضمن جميع التسهيلات والتنظيمات والإجراءات الكفيلة لتلك الفئة، وهذا ما شجعهم علي جعل الجزائر مستوطنة فرنسية لكنها مستقلة عن فرنسا[3].

---

[1]- بوشنافي محمد، آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، جامعة الجيلالي، سيدي بلعباس كلية الأداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، ص 107.

[2]- المرجع نفسه ص 192.

[3]- بلعربي نورالدين، الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830-1962، مجلة العصور، ع 2، خميس مليانة، 2019، ص 125.

اقتصرت الهجرة عند بدايتها على التروليين[1] لاستخدامهم في مشاريع زراعية لضمان أمنهم وسلامة مزارعهم، فاقترح اللجوء إلى المجندين باعتبار مهمة الجيش لا تقل أهمية عن مهمة الاقتصاد وذلك ببناء قرى استيطانية، بحيث يقول بيجو " كل شيء في إفريقيا فالسلطة الوحيدة الممكنة هي السلطة العسكرية "[2] لأن العسكريين لديهم القوة، وهم مصدر قوة الدولة، وتعتمد سلطة المعمرين على المكاتب العربية التي يشرف عليها ضابط.

وكانت بداية الاستيطان العسكري باغتصاب 100000 هكتار تابعة لجيوش حسن باشا بنواحي الحراش، وأعطيت إلى جنود الحاكم العام كلوزيل لتسييرها.

فقد كانت أولى محاولات في ميدان الاستيطان الرسمي المدعم من قبل النظام العسكري تعود إلى سنة 1832، حيث وصلت إلى ميناء الجزائر سفينة تحمل على متنها 400مائة مهاجر ألماني وسويسري، ووزعت عليهم قطع من الأراضي بلغت مساحتها الإجمالية 320 هكتار، فبدأ الاستيطان يتوسع ويترسخ من ذلك الحين[3].

2-الاستيطان الحر:

أقيمت أول مستوطنة في مدينة الجزائر ببوفاريك سنة 1836، ووزعت على القادمين

إليها 563قطعة أرضية مساحة الواحدة منها ثلث هكتار، كما وزعت قطعة أخرى بلغت مساحة الواحدة منها 4 هكتار، في الأحواش، وانتقلت الإدارة الاستعمارية إلى اجراء آخر لتحريك وتيرة التوسع الاستيطاني، وذلك بتشجيع الاستيطان الحر من خلال بيع آراضي الدومين[4] التي تكونت منها آراضي البايلك والوقف والمصادرة، فقد جاءت هذه المرحلة بعد فشل المرحلة السابقة

---

[1]- التيرولين: هم سكان بلاد المتروبول ذات طبيعة جبلية في النمسا، يتميزون بتحمل الصعاب والأتعاب والمشاق، وقد استخدمتهم ألمانيا والنمسا في المشاريع عمرانية وزراعية. أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830-1962، ج1

[2] - مصطفي الأشراف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي حسن بن عيسي، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 300.

[3]- بالعربي نور الدين، المرجع السابق، ص 126.

[4]- الدومين: ممتلكات الدولة أي الأموال العقارية المنقولة التي تملكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة ملكية عامة أو خاصة التي تتكون من آراضي البايلك الوقف، والمصادرات، أنظر محمد بعلى الصغير أبو علاء: المالية العامة، دار العلوم للنشر، الجزائر،2003، ص 54.

من الاستيطان الرسمي بسبب ارتفاع نفقات دولة على بناء القرى الاستيطانية التي لم تؤدي الدور المنتظر منها[1].

قام بيجو بتوقيع معاهدة التافنا مع الأمير عبد القادر 1837 ومهمته هي القضاء على المقاومة وتوسيع الاستيطان، فاشتدت الهجرة الأوروبية سنة 1843، وحدها وصل إلى الموانئ الجزائرية 14137 مهاجرين من بيهم 12006 فرنسي والباقي ألمان والسويسريين، كمات اشتدت عملية بناء المستوطنات حيث بلغ 281844مستوطنة في المتيجة والساحل [2].

المبحث الرابع: أهداف الاستيطان.

يمكن لنا حصر أهداف السياسية الفرنسية فيما يخص مسألة الاستيطان في عدة نقاط نذكرها فيما يلي:

– يعد الاستيطان العمل القاعدي للاستعمار، وربطه بالصلة العليا للبلد الذي استعمر هذه المناطق، فلفرنسا مصلحة كبرى بالجزائر، اعتبرتها الحل الوحيد للمشاكل اللامتناهية التي كانت تعاني منها فرنسا[3].

– إن سياسة الاستيطان في الجزائر، كانت تهدف إلى خلق ظروف سياسية وثقافية، ديمغرافية، اجتماعية واقتصادية من أجل القضاء علي الشعب الجزائري أو تهميشه واستبداله سكان قدموا من فرنسا ومختلف البلدان الأوروبية، بمعني الجزائر أوروبية فرنسية [4].

–اعتبار عنصر الأوروبي في الجزائر كفيل بتحقيق عدة أهداف لفرنسا فمن جهة يوفر الدعم للقوات العسكرية في مواجهة أي حركة مقاومة يقوم بها الجزائريون، كما ستوفر اليد تعتمد

---

[1]– ساعد جهاد، السياسة الاستيطانية في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري 1830–1900، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013، ص 23.

[2]– رحيم محياوي، دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة العمرانية في فلسطين، عنابة، 2006، ص 33.

[3]– الغالي عربي واخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، ص 24.

[4]– أحمد مهساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 195.

عليها الإدارة الاستعمارية في تسيير مختلف الأنشطة الفرنسية المتمحورة حول تشجيع الزراعة والصناعة التي تتطلبها فرنسا [1].

– استلاء فرنسا على الأرض الجزائر وخيراتها واستنزاف أهلها وتنصيرهم وتهجيرهم أو إبادتهم[2].

–استقرار فرنسا في الجزائر وذلك لما تعانيه من مشاكل متعددة ولاسيما الاقتصادية والحد من الاضطرابات الاجتماعية الداخلية والتخلص منها وتعويضها لما تتميز به الجزائر من موقع جيو استراتيجي وسياسي وبعد اقتصادي[3].

[1]– محمد بوشنافي ، المرجع السابق، ص 107.

[2]– عبد العزيز فيلالي، جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830–1850، دار المهدي عين مليانة، الجزائر، ص 17.

[3]– المرجع نفسه، ص 17.

الفصل الثاني: آليات السياسة الاستيطانية في تثبيت الوجود الأوروبي في الجزائر

- المبحث الأول: السياسة الاستيطانية الفرنسية من 1830-1848.
- المبحث الثاني: السياسة الاستيطانية في عهد الجمهورية الثانية من 1848-1852.
- المبحث الثالث: السياسة الاستيطانية في عهد نابليون الثالث من 1852-1870.

شجعت السلطات الاحتلال المعمرين الأوروبيين على الاستيطان في الجزائر، وكان معظم الوافدين من البطالين والمشردين والمجرمين الغير المرغوب فيهم في فرنسا، كان يسميهم جنرال جيرار" فائض سكاننا " [1]أصبحوا يتمتعون بالحق المواطنة الفرنسية في أراضي الجزائريين.

المبحث الأول: السياسة الاستيطانية الفرنسية من 1830-1848.

أ) -السياسة الاستيطانية في عهد جنرال كلو زيل 1835-1841:

ارتكز الاستعمار الفرنسي منذ المراحل الأولى على الاستيطان كدعامة أساسية لمستقبله في الجزائر وإيجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري يكون خليف لوجود العسكري، وهذا فأخذوا يشجعون هجرة الأوروبيين إلى الجزائر، واستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك والعقارات الواسعة لتلبية حاجتهم[2].

يعتبر جنرال كلوز يل[3] أكثر الضباط الفرنسيين تحمسا للسياسة الاستعمار والاستيطان الأوروبي بالجزائر لأنه عاش بعض الوقت في أمريكا الشمالية، وشهد هناك تجارب لأنجلو-سلكسون في العمليات الاستيطان والتهجير الأوروبي، وتوهم أن تلك التجارب ستنجح في الجزائر، ولذلك أصدرت السلطات الفرنسية يوم 08 سبتمبر 1830، مرسوم بمصادرة ممتلكات (البياليك) والاستيلاء على الأراضي وأملاك الدولة لصالح فرنسا[4].

وبعدها بقليل بدأت المجموعات الأولى من المعمرين تصل إلى أراضي الجزائر على متن السفن حيث قدم من مختلف الجنسيات، وتعود أول محاولة للاستيطان المدني الرسمي إلى سنة

---

[1]-ليون فيكس، ترجمة محمد عيتاني، الجزائر حتف الاستعمار، مكتبة المعارف في بيروت، ص 33.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954، ويليه السياسة الاستعمارية من خلال المطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830 -1954، علم المعرفة لنشر والتوزيع، ص 07.

[3] - كلو زيل: ولد سنة 1772، عين قائد عام سنة 1830، وراقى إلى رتبة ماريشال سنة 1831، قاد الجيش الفرنسي سنة 1835، ارتكب أبشع الجرائم، فشل في معركة قسنطينة الأولى 1836، توفي 1842، من أقواله " يجب أن تدخل الحضارة في الجزائر بالوسائل غير حضارية ": انظر: بطاش علي، الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830 -1900، ص 157.

[4] - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 7.

1832م حيث وصلت إلى المرسي الجزائر باخرة تحمل على متنها 400 سوسري وألماني ووزعت عليهم قطعا من الأراضي بلغت مساحتها الكلية 320 هكتارا ليأتي من بعدهم الفرنسيين والإسبان.[1]

كما أن إيطاليين استوطنوا في إقليم الشرقي في الجزائر، أما الإسبانيين وأعدادهم إستوطنوا في إقليم الغربي من الجزائر، علاوة على وجود على أبناء الألزاس واللوريين، حتى الألمان والسويسريين في أقاليم متفرقة من الجزائر[2]وضواحيها، واول مستوطنة أوروبية أقيمت خارج الجزائر هي مستوطنة بوفاريك سنة 1836 م وزعت بمناسبة تدشنيها 563 قطعة أرضية مساحة الواحدة منها ثلث هكتار[3].

وعندما عين كلوز يل حاكما عاما علي الجزائر 1835-1836 نشط في تطبيق السياسة الاستيطان الحر والرسمي وصمم علي تحويل سهل متيجة وقرائه العمرانية إلى الوطن الحقيقي للمهاجرين الأوروبيين [4]، كما أسس شركة فلاحية سماها "المزرعة التجريبية في إفريقيا " وسمح للعسكر الاكتساب منها، كما استولى على الأملاك باب العالي وضم مزرعة حوش حسن باشا من مطقة واد الحراش، إذ بلغت مساحتها مئة ألف هكتارا[5]، واستولى المستوطنين الجدد على آلاف الهكتارات من آراضي الخصبة، وأقاموا فيها مزارع نموذجية وأحواش تتقارب مساحتها ما بين 120 و 250 هكتارا وهي كلها في أصل أملاك للجزائريين وذلك من خلال الذي ألقاه كلوز يل حيث جاء فيه " لكم أن تنشئوا من المزارع ما تشاؤون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من القوة والصبر..... والمثابرة، سوف يعيش هنا شعب وسوف يكبر وسوف يزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطلسي واستقر وأستقر في أمريكا منذ بضعة قرون".

---

[1] -عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962 الجزائر خاصة، ج2، دار المعرفة، 2009،ص 243 .

[2] -جلال يحي، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث الآرابطة، الإسكندرية، 1999، ص 253.

[3]-عمار عمورة ،الجزائر .....المرجع السابق، ص243.

[4] - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والركة الوطنية من 1830-1954، السياسة الاستعمارية من خلال المطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، المرحع السابق، 9 .

[5]-سلوان رشيد رمضان الجوعاني، مؤيد محمد حمد المشهداني، الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1871، مجلة جامعة تكريت العلوم، م 20، ع 04، الجزائر، ص 288.

ومنذ منتصف الثلاثينات شجعت الإدارة الفرنسية في الجزائر المهاجرين الراغبين في العيش في الجزائر على شراء قطع من الأراضي بأسعار مغرية لا يتعدي سعر الهكتار الواحد 47 فرنكا أما بالنسبة للمناطق الداخلية والريفية فقد خفضت سعرها إلى 38 فرنكا. ولعل هذا ما حفز المستوطنين للهجرة إلى الجزائر التي تتضمن كل من إيطالين وسوسريين واسبان ومالطلين، بإعداد كبيرة فاقت أعداد الفرنسيين وقد فضل هؤلاء الاستقرار في المدن ومناطق مختلفة من الجزائر الساحلية التي تتميز بالتربة الخصبة والمياه الوفيرة تمهيدا للتوسع في الأقاليم الغربية والشرقية [1].

ب) -السياسة الاستيطانية في عهد جنرال بيجيو 1841-1847:

اعتمد الجنرال روبير بيجو[2]في استعمار الجزائر، وفقا لشعاره المتمثل في" السيف المحراث" وشعار " الجندي الفلاح" [3]، أي أن يحول الضابط والجنود إلي فلاحين مزارعين على أساس أن الجندي الحياة أقدر على الحياة الجماعية والدفاع على مزرعته[4]. وهذا دليل طموحه الكبير لتهجير أكبر عدد من المستوطنين ولتحقيق هذا الجانب في توسيع دائرة الاستيطان صرح بيجو بأنه يريد الحصول على أراضي جميع الجزائريين الخصبة، حيث قال في غرفة النواب يوم 14 ماي 1840 "اننا في حاجة إلى أكبر عدد ممكن من المستوطنين الفرسين والأوروبيين ولكي تجلبوهم فلابد من أن تعطيهم أخصب الأراضي، أينما وجدتم ميلها تتدفق، وأراضي خصبة ومراعي جديدة، أنزولها المستوطنين غير مبالين بأصحابها، يجيب توزيع هذه على الأوروبيين حتى يصبحوا أربابها"[5].

---

[1]– أعمال الملتقى الوطني الأول حول: العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 –1892، المرجع السابق ص 80.

[2]– الجنرال بيجو (طوماس روبير): حاكم وماريشال فرنسا ولد في "ليموج" استدعى من طرف حكومة "لويس فيليب" ليدخل مجلس نواب . وبدا عمله الوحشي في جوان 1836 اين حق انصار واد السكاك في جويلية ، واشتهر بسياسته الجهنمية المتمثلة "في سياسة الأرض المحروقة ".انظر: بطاش على، الاستدمار الفرنسي في الجزائر، 1830 1900. ص 160.

[3]– Par L épée ,Par la charrue .....et Par quinine.

[4]–يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، المرجع السابق، ص 09.

[5]– فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص47.

واصدر بيجو عام 1841 قرارا يتضمن عملية بيع الاراضي، والاستيلاء على أراضي المسلمين الجزائريين الثائرين ليستفيد منها المستوطنين ولكن هذه السياسة انتهت بالفشل الذريع فمن بين 800 جنديا وضابطا منحوا أراضي الاستيطان لم يستقر منهم بالجزائر سوى 60 شخصيا، أما الباقي فقد عادوا إلى فرنسا بمجرد أن إلى انتهوا من خدمتهم العسكرية [1].

وبفضل الامتيازات الواسعة التي منعها الجنرال بجيو نجح في استقدام عدد كبير من المهاجرين ألمان والايطاليين والإسبان وفيما بين 1842-1845تم إنشاء 35 قرية استيطانية وارتفع عدد المهاجرين الأوروبيين حيث وصل 46180 شخصا. كما ابتكر أساليب جديدة لنزع ملكيات المسلمين الجزائريين وفي عام1844.[2]

وفي سنة 1846 [3] اصدر الجنرال بيجو مرسوما أخر للاستيلاء على أراضي القبائل المشاعة وتحويل ملاكها الى عمال أجزاء فيها. خاصة إذا ما تعجزوا على إثبات ملكياتهم بعقود تعود إلى ما قبل شهر جويلية 1830 ,وبما أن معظم الأراضي القبائل مشاعة وجماعية وعقود الملكية بينهم نادرة لان البيع والشراء كان يتم عن طريق العرف ومجالس الجماعات. لهذا تعمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية أي إصدار قرار استحواذ على مزيد من آلاف الهكتارات[4].

وباختصار يمكن تلخيص مشاريع بيجو الاستيطانية في الأمور التالية: [5]

---

[1]–د صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر .تونس.المغرب، ط،6، مكتبة الامخاء المصرية،1993، ص134.

[2]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 الى 1954م السياسة الاستعمارية من خلال المطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954 م)، عالم المعرفة الجزائر 2009، ص09.

[3]– قونين سنوات 1844-1846: قامة بمصادرة اراضي الجزائريين غير المزروعة، واراضي كل من ليس له اوراق رسمية منهم تثبت ملكية للارض. وقد شملت المصادرة حتي اراضي "البور"التي كانت تزرع كل عامين، متجاهلا نظام "التبوير "الذي كان تقليدا شائعا بين الفلاحين الجزائريين. للمزيد انظر احمد لمنور، الأدب الجزائري بالسان الفرنسي نشأته وتطوره وقضاياه، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 46.

[4]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 10.

[5]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية من الجزائرية من 1830 الى 1954م المرجع السابق، ص11.

1-مصادرة أراضي الأوقاف الاسلامية.

2-مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة.

3-وضع الحراسة القضائية والإدارية على أراضي الفارين منها.

4-تقسيم وتقتين أراضي العرش وإعادة توزيعها بمراسيم خاصة بذلك.

وعندما رحل الجنرال بيجو من الجزائر في شهر سبتمبر من1847سنة خلف وراءه 109400 مستوطنا أوروبيا من بينهم 15000 شخصا في المستوطنات الريفية والداخلية و47247 من أصل فرنسي ينا دون ويصيحون بضرورة إنهاء وصاية العسكريين عليهم، وإلحاق الجزائر بفرنسا كما ينص على ذلك قانون أفريل 1845والقوانين السابقة له.[1]

وبسبب الحرب الفرنسية – البروسية شجع الاستيطان الأوروبي حيث نتج عنها انضمام الألزاس وللوريين إلى الجزائر فأمام هذه النتيجة قامت الإدارة الفرنسة بتهجير عائلات كثيرة من الأزاس واللورين الى الجزائر، وقدمت لهم الأراضي مجانا مقابل الإقامة الجبرية بها، وذلك رغبة في ان تبقي هذه العائلات الفرنسية رغم الإنفاق على المهاجرين مبالغ ضخمة إلا انهم لم يستقر منهم سوى 387 عائلة من ضمن 1183 عائلة مهاجرة في سنة 1847م[2].

[1]-د عقيلة ضيف الله التنظيم السياسي والحركة والإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة، ط1،2013 ص29.

[2]- عطاء الله فشار، النخبة الجزائرية جذورها تطورها إتجاهتها (1914-1954)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،2009، ص 30.

المبحث الثاني: السياسة الاستيطانية في عهد الجمهورية الثانية 1848-1852.

بعد سقوط حكم الملكي (لويس فليبب) [1]سنة 1848 وبمجيئ الجمهورية الثانية[2] توجهت الإدارة الفرنسية إلى استغلال الشعب الجزائري كوسيلة لصالح النظام الجمهوري، فقد انتهجوا نظام جديد في فرنسا وهيا سياسة تقوم على تشجيع وتمويل الهجرة واستيطان الجزائر، حيث قامت بعملية إبعاد العمال الثائرين والمشاغبين في فرنسا وإرسالهم إلى الجزائر لتحتويهم، ففي سنة 1848 بلغ هؤلاء المهاجرين في باريس 100 ألف، فقد كانوا مصدر قلق البرجوازية الفرنسية التي تريد أن تحتكر السلطة لوحدها، وبذلك استقر الأوروبيون وسادتهم في أرض الجزائر، بتفوقهم العسكري وقدرتهم على استعمال الأسلحة الحديثة[3]، فحسب رأي بيجو [4]" مهمة الجيش الفرنسي لا تنحصر في الجري وراء العرب للأن في ذلك لا يجدي نفعا، وإنما منعهم من زرع أراضيهم"[5].

فقد عمل النظام بكل جهد لترضية رغبات المعمرين في الجزائر، ففي سنة 19 سبتمبر 1848 صدر مرسوم يقضي بتخصيص 50 مليون فرنك لمساعدة هؤلاء المهاجرين إلى الجزائر، وقد هدفت هذه السياسة إلى توطيد دعائم الاستعمار، فقد قررت الحكومة أن ترسل إلى الجزائر أكثر من 12000ألف من هؤلاء حيث قال رئيس الجمهورية لويس نابليون " إن المستقبل لكم حيث ستجدون أمامكم مناخا صحيا، وسهولا شاسعة، وأرضا خصبة ملكا لكم وليس لأحد غيركم والتي ستسخرونها وترتقون إلى الحياة مزدهرة وشريفة " [6]، فبرغم من عدد هؤلاء الذين هجروا

---

[1]- لويس فليبب: ملك فرنسا من 1830- 1848 ولد في باريس، وهو من الطبقة الإستقراطية، انظم إلى الثورة الفرنسية برتبة ضابط عام 1789، ويعد من أحد القادة الليبراليين الذين عارضوا الحكم الملكي بفرنسا، مع أحداث ثورة 1830، وقرار من فرنسا عين 07 أوت 1830 م، ملكا على فرنسا .انظر: بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائر، ج1، دار العزة والكرامة، الجزائر، 2009، ص 253.

[2]- شارل آندري جوليان، تاريخ الجزائر "الغزو وبداية الاستعمار 1827-1871، المعهد العالي لترجمة، دار الأمة، الجزائر، 2008، ص 614.

[3]- Abd Elghni Megerbi ,Lapaysannerie Algeirenne Facea La Colonisation ,Entreprise Nationl Du Live ,Alger ,1979 ,p 28.

[4]- أحمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا، دار المطبعة النموذجية، سوريا، ص 12.

[5]- عمار بوحوش، العمال الجزائريين في فرنسا، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 57-58.

الثمانين ألفا من ضمن 131 ألف مستوطن أوروبي عام 1851، بينهم 66 ألف من أصل فرنسي، إلا أن الذين اشتغلوا كفلاحين ومزارعين قليلي العدد، ومأدي إلى عدم نجاحهم: [1]

- كونهم عمال وتجارا لا يفهمون شيء في أمور الفلاحة.
- عجزهم على التعود الحياة الجماعية في المزارع الجماعية الاشتراكية.
- عجز الحكومة على توفير الإمكانيات التي وعدت بتقديمها لهم.
- عجزهم على التأقلم في حياة الريف والعمل الفلاحي.

اتبع في عهد الجمهورية الثانية إستراتيجية وهي الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخاصة للمواطنين الجزائريين وأعطوها للمعمرين الفرنسيين وتسخير أصحابها أصليين للعمل فيها بمقابل أحر زهيد جدا، وابعدوا المواطنين الجزائريين من ممارسة التجارة والصناعة وأعمال المصارف لأنها من خصائص السلطات الاستعمارية.

وبعد زرع الاستعمار الفرنسي العديد من المعمرين الفرنسيين أصبحوا أسياد البلاد فقد عملت على تدعيهم بواسطة تشريعات وقوانين التي أخذت ذريعة لتنظيم الجزائر باعتبارها قطعة من أرض فرنسا [2]، ومن بين هذه المراسيم نذكر منها:

- مرسوم 28 مارس 1848: يقضي بمنح القبائل تحت ضباط المكاتب العربية، دون تمييز بين القطاع المدني والعسكري[3].
- مرسوم 19 سبتمبر 1848: يقضي هذا المرسوم في مادته الأولى بمنح اعتماد ما يقدر بي 50 مليون فرنك للوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربعة (1848-1851) م، خاصة بإنشاء مستعمرات فلاحية في مناطق الجزائر، ومن جهة أخرى حدد عدد

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص16.

[2]- أحمد عاشوركس، صفحات تاريخية خالدة من كفاح الجزائر المسلح ضد جبروت الاستعمار الفرنسي الاستيطان (1500-1962)، المؤسسة العامة للثقافة، 2009، ص 147.

[3]- صالح فركوس، مشروع البحث، التشريعات المنظمة الاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، مخبر التاريخ والأبحاث المغاربية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 75.

الكولون المستفيدين من هذا المرسوم ب 12 ألف مستفيد خلال سنة 1848 م، على أن تكون المستعمرات الزراعية الممنوحة من نصيب مواطنين فرنسيين أرباب أسر أو عزاب [1].

- مرسوم 20 سبتمبر 1848: الصادر عن الجمعية الوطنية الفرنسية، والذي ينص على تأسيس التعاونيات في الجزائر الخاصة بالمستوطنين.

- مرسوم 23 سبتمبر 1848: صدر عن الإدارة الفرنسية وينص بدعوة كل المواطنين الفرنسيين الراغبين في أن يكونوا ضمن قائمة 12000مهاجر إلى الجزائر تسجيل أنفسهم في قوافل.

- مرسوم 24 سبتمبر 1848: تم فيه تأسيس اللجنة الخاصة هدفها دراسة عملية الاستيطان التي استفادت من مبلغ 50 مليون فرنك فرنسي [2].

- 03 أكتوبر 1848: أصدر قرار مادته أن المباني المنسوبة للمساجد المرابطين والزوايا والمؤسسات الدينية التي لازالت استثناء مسيرة من طرف الوكلاء، تسلم وتسير من طرف مصلحة أملاك الدولة وفقا لنصوص التنظيمية[3].

- 04 نوفمبر 1848: نص على اعتبار الجزائر أرض فرنسية[4].

- مرسوم 09 ديسمبر 1848: خاص بتنظيم الإدارة العامة في الجزائر، برز في شكل واضح وحرصه على مصلحة المستوطنين، وفي الوقت نفسه أهمية تزايد تعدادهم من خلال " المستعمرات الزراعية "[5].

---

[1]– بن دهة عدة، الاستيطان .....المرجع السابق، ص 324.

[2]– بوعزة بوضرساية، الجزائر الفرنسية ولإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 233.

[3]– سفيان شبيرة، دوافع مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المعهد الوطني المتخصص لتكوين إطارات الدينية والأوقاف، ع10، الجزائر، ص 233.

[4]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ص 126.

[5]– صالح فركوس، مشروع البحث، المرجع السابق، ص 15.

- مشروع قانون 1850: ينص هذا القانون على أرض ملك للدولة والحق أن القانون العقاري الأول في الجزائر 1844، 1846 مكن آملاك الدولة من الحصول على 94797 هكتار من إجمالي المساحة التي يملكها في المنطقة الجزائر[1].

- قانون 19 جوان 1851: نص هذا القانون في مواده الثمانية عشرة من الفصل الرابع على المصادرة للأجل المنفعة العامة، تماما كما هو مرسوم أول أكتوبر 1844، وبناء على ما نصت مادته قامت فرنسا بالمصادرة من أجل المنفعة العامة، قامت بإنشاء 146 مركزا استيطانيا فيبابين 1836 –1860، لاستقبال الكولون الوافدين.

- قانون 04 فيفري 1851: فتح لهم باب واسع لتسويق منتجاتهم الزراعية باتجاه فرنسا وغيرها، الأمر الذي فسح المجال توسيع الأراضي الزراعية.

شهدت الفترة 1848و 1850 تطور عدد المستوطنين حيث استقبلت الجزائر مواكب من المهاجرين لتعمير مراكز الاستيطان ال 42 ‘حيث جاء عام 1850 معمرا بلغ عددهم 12666 في قوافل و7836 جنديا قديما، ومن بين هؤلاء ال 20502 شخصا في المجموع، لم يبقى إلا 10397[2].

ومن هنا انتهت الحملة بقيام نابليون بإلغاء الحكم العسكري بالجزائر وإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات.

[1] -Charle Robert Ageron, Histoire De Lalgrie Conteinporaine (1830.1962), Paris, Ed, P.U.F, 1964, P134.

[2]– محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830–1954، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، منشورات anep، ص 159.

المبحث الثالث: السياسة الاستيطانية في عهد الإمبراطور نابليون الثالث من (1852-1870)

1) -في عهد جاك لويس راندون1852 -1858:

عندما سقطت الجمهورية الثانية خلفتها الإمبراطورية الثالثة بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث أوائل 1852. الذي كان يتحكم في فرنسا والجزائر، وبواسطته استعاد العسكريون نفوذهم بزعامة الحاكم العام راندون[1]. الذي شجع بدوره حركة الاستيطان الأوروبي، وبنى حوالي56 قرية استيطانية خلال أعوام 1853 -1859 واستعمل الجنرال بيجو في سياسة مصادرة أملاك الأهالي وتفتيت أراضي الاعراش المشاعة، وتحصل على 61363 هكتارا ما بين (1851 -1861) [2].

فخلال هذا العهد اتسمت سياسة نابليون ثالث[3] تجاه الجزائر بالتقلب وعدم الاستقرار على المبدأ وسياسة واحدة، ففي البداية حاول ان يغري الأهالي الجزائريين بعدد من الإجراءات، ومن جهة أخرى شجع حركة الاستعمار والاستيطان في الجزائر عن طريق الشريكات الكبرى، رغم انه في بداية عهده سلك سياسة الحد من التهجير الاستيطان الأوروبي، إلا انه تراجع والغي جميع القرارات التي أصدرها بسبب ضغط المعارضة في فرنسا والمستوطنين والعسكريين بالجزائر. ففي تاريخ 26 أفريل 1851صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين [4]، انتهجت حكومة الإمبراطور الى تشجيع الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كبيرة تتكفل بتهجير الأوروبيين وإسكانهم بها مقابل حصولها على أراضي وأملاك عقارية واسعة.

---

[1]- راندون: ولد في 27 مارس 1795، عينه لويس نابليون كخليفة للجنرال هوتبول ليصبح لاحقا حاكما عاما، عاصر الكثير من الأحداث منها المقاومة في الأغواط والتي قادها تاصر بن شهرة والشريف بوشوشة والشريف محمد بن عبد الله، ارتقى إلى رتبة مارشال في 10 مارس 1856، مات بجنيف 1871، انظر ليحى بوعزيز، سياسة التسلط، المرجع السابق، ص 17 19.

[2]- يحى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع نفسه، ص 15 .

[3]-نابليون الثالث: (1749 -1864) هو امبراطور، فرنسي،(1870.1852) اراد ان يجعل من الجزائر مملكة عربية، وقد توسعت الإمبراطورية الفرنسية في عهده ثلاث مرات للمزيد انظر: بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول الملكية ابان الفترة 1962.1830،ج2، المرجع السابق،ص504 .

[4]- المرجع نفسه، ص 15.

وتتميز هذا المشروع بنجاحه الكبير حيث حصلت 51شركة رأسمالية على 50 ألف هكتار خلال عشر سنوات، واستفاد المهاجرين الأوروبيين حوالي 250 ألف هكتار من أراضي الغابات[1].

ونذكر أمثلة من بينها (الشركة جنيف السويسرية سنة 1853، الشركة العامة الجزائرية، شركة العامة للهجرة والقطع وحديد في عام 1865، شركة الغابية..... .الخ)[2].حيث عملت هذه شركات في استخدام الأهالي بأجور منخفضة وبأعداد كبيرة، لتوفير المزيد من الأرباح ولم تستعمل إلا سبع الأراضي التي حصلت عليها [3].

ولتسهيل حياة المستوطنين أصدرت السلطات الفرنسية أمرية سنة 1851 نصت على إمكانية رفع التنازل المجاني الممنوع إلى 50 هكتارا وقامت بإلغاء الحواجز الجمركية في بعض المواد الزراعية التي تحتاجها فرنسا والصادرة من الجزائر، كما أنشؤا بنك الجزائر وبورصة التجارة في سنتي 1851 –1852 لتطبيق فكرة الاستيطان الرأسمالي الكبير بهدف إنجاح الاستيطان الريفي وتوفير الأراضي.

ولجأ أيضا راندون إلى تطبيق سياسة الاحتواء أو تحديد، وذلك لتمكين السلطات من الاستيلاء على ما تبقي من المساحات الأراضي [4].

كما تم إنشاء المكاتب العربية[5] وتقوية أجهزتها الإدارية والسياسية نظرا للنجاح الذي صادفته خاصة فيما يحكم الأهالي، إلا أن المستوطنين لم يرتاحوا لسياسة المكاتب العربية لأنها تحد من نفوذهم، وسيطرتهم فشنوا ضدها حربا، وانتهت الحملة بقيام نابليون بإلغاء الحكم وإنشاء

---

[1]– المرجع نفسه، ص 16.

[2]– الصديق تواتي، المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة مأساة هوية منفية، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007، ص 43.

[3]– يحى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص 17.

[4]– حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة الأراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة، سيدي بلعباس، ص 151.

[5]–المكتب العربي: عرف "فريناند هيقونيت "–احد رؤساء تلك المكاتب – هذه المؤسسة كما يلي: المكتب العربي هو حلقة الوصل مابين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830 م والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال إلى الآن .." أنضر

DR.S.Ferkous , Aperçu de L’HisOire de l’Algèrie DES PHENICENS à L’INDéPENDANCE 814 AV.¨J.C/1962 Trduir par Benamor Salah , Dar El-Ouloum Alérie 2007 ,p209.

وزارة الجزائر والمستعمرات ومنصب القيادة العليا للقوات البرية والبحرية وذلك يوم 24جوان 1858.[1]

2-الاستيطان في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات (1858-1860):

بعد إعلان نابليون الثالث نفسه إمبراطورا على فرنسا وقام بإلغاء الحكومة العامة والأمين العام ومجلس الحكومة وأيضا قام بإلغاء منصب حاكم العام ليعوضه بمنصب "وزير الجزائر، وخلق "وزارة الجزائر والمستعمرات "برئاسة ابن عمه جيروم نابليون [2]للرؤساء والمقاطعات والبلديات سلطات واسعة تهدف إلى إدماج الجزائر بفرنسا[3].

حيث اعتبر جيروم ان الإدماج يغير العلاقات الاجتماعية المشاعة التي مازالت أساس المجتمع الريفي ويرى أيضا أن الإدماج هو وسيلة للقضاء على الوطنية المسلحة للجزائريين، الا انه وجد معارضة من قبل المعمرين ذلك لمنعهم من السيطرة على الجزائريين لقد وسعت الوزارة التراب الجزائري المخصص للمدنيين على حساب العسكريين وأعلن نابليون الثالث شراء المعمرون أراضي الجزائريين في التراب العسكري، ومن خلال هذه الوزارة أنشئت 17 قرية استيطانية ووزعت 4600قطعة أراضي زراعية مجانا على المهاجرين الأوروبيين. [4]

خلف شلوب لوبا-جيروم في هذه الوزارة 1859-1861 وسار على نفس سياسة فتجرأ وألغي القضاء الإسلامي، وإرغام الجزائريين على الرجوع في قضاياهم إلى المحاكم الفرنسية الأمر الذي دفع بالجزائريين إلى التململ والاستعداد للثورة، ورغم محاولة الحكومة الفرنسية سن سياسة

---

[1]- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1890، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1984، ص 19.

[2]-جيروم نابليون بونابرت: ولد في اجاكسيو في 15نوفمبر 1784، وهو الاخ الاصغر لنابليون الاول، في 1806 تمت ترقيته الى عرش مملكة ويستفاليا في الفترة من 08 جويلية 1807 و1813 المؤرخ اوين كونلي يشير نجاحاته المالية والعسكرية والإدارية، وكام مخلصا ومفيدا، وجنديا لنابليون .مات في 24جوان 1860 .وللمزيد انظر:

4https: //m.marefa.org.2022/05/02.12: 0

[3]-حسين الحاج مزهورة، مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر 1852 -1870، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، ص226.

[4]-عباد المعمرون، المرجع السابق، ص20.

تحد من نشاط ونفوذ المدنيين الأوروبيين، إلا أن هؤلاء ثاروا ضد السياسة الفرنسية الجديدة، وخاصة ضد العسكريين [1]واتهموهم بإثارة المسلمين حتى يتمكنوا من الانفراد بالسلطة في البلاد، فما كان على نابليون إلا إعادة منصب حاكم العام في سنة 26نوفمبر [2].1862

3 –في عهد بيليسي [3] وماكماهون (1860–1870):

بعد إلغاء نابليون الثالث وزارة الجزائر والمستعمرات في شهر نوفمبر 1860، قرر في هذه الفترة إعادة نظام الحكم العسكري السابق وتدعيمه متبعا في ذلك سياسة راندون، إلا أن نابليون عارض هذا ودعا إلى الاهتمام بالأهالي تحت تأثير مستشاريه الذين أقنعوه بسوء سياسة الاستيطان الريفي وعدم جدوى تهجير الأوروبيين من أوروبا إلى الجزائر، وضرورة توجيه المستوطنين الأوروبيين الموجودين بالجزائر إلى العمل الصناعي والتجاري[4].

وفي عام 1863 زار نابليون الجزائر وأصدر أمر بوقف مصادرة الأراضي، وتضمن هذا الأمر إعلان المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين ورغبة في إقناع العرب بأن فرنسا لم تكن مستعمرة بل كانت مملكة عربية [5]وأن الأهالي في ظل حماية فرنسا، كما أعلن نابليون نفسه إمبراطور على العرب بقوله" وكما انني إمبراطور للفرنسيين كذلك فانا إمبراطور للعرب"[6]

---

[1]– حميدة عميراوي، جوانب من السياسية الفرنسية وردود الفعل الوطنية في الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)، 1984، ص 70.

[2]– حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص71.

[3]– جون جاك بيليسي: ولد سنة 1794 " بروان " خريج " سان سير " العسكرية سنة 1815، شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر عام 1830 تولى القيادة في كل من مستغانم ووهران، وفي سنة 1860 عين حاكم عام، توفي سنة 1864 بالجزائر. انظر: الغالي العربي، العدوان الفرنسي علي الجزائر خلفيات وأبعاد، ص 145.

[4]– يحى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق ص 19.

[5]–مملكة عربية: مصطلح ضهر في التسعينات من القرن التاسع عشر، ويقصد بيه الجزائر مملكة عربية وتنصيب الأمير عبد القادر، ملكا عليها نيابة عن نابليون الثالث إمبراطور الفرنسيين، وقد استعمل هذا التعبير من قبل أنصار والخصوم الفكرة، ولكن الأمير عبد القادر لم يقبل الفكرة، وإنتهت بسقوط نابليون في الحرب السبعين مع بروسسيا للمزيد انظر: حسن الحاج مزهورة، مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر 1852–124–1870 م، المرجع السابق 223 .

[6]– أحمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري، المرجع السابق، ص 27.

ولتأكيد هذه السياسة أصدر القرار في 22أفريل 1863سيناتوس كونيسلت الذي يقضي بتمليك الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت ملكا فرديا أو مشاعة بين الأعراش[1].

وبعد وفاة بيليسي في 22ماي 1864م خلفه مؤقتا الجنرال مارتينيبري إلى أن عين ماكماهون[2] في سبتمبر 1464 م-1870 م كحاكم جديد.

ونتيجة لهذه الأوضاع قرر نابليون زيارة الجزائر للمرة الثانية وزار من خلالها عدة مناطق منها بوفاريك، دواودة العفرون مليانة البليدة..... ..الخ وفد دامت زيارته لها خمسة أسابيع (من 3ماي إلى 7جوان 1865 م) [3]متنقلا بين جيهات عديدة ومتصلا بشخصيات متعددة، وليكون لنفسيه صورة واضحة عن الجزائر، وعند روجوعه إلى باريس حرر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره وسياستيه الجديدة التي قرر تطبيقها في الجزائر، وبعثها إلي ماكموهون ي 20جوان 1865، وقد انتقد أمور كثيرة، وذكر انه "طبق في الجزائر أكثر من 15 نظاما لم ينتج سوى الغموض "[4].

واعتبر الجزائر أرضا فرنسية منذ عام 1848 م مع احتفاظهم بشخصية إسلامية، وأصدر المجلس قرار بهذا الشأن يوم 14 جويلية 1865 م[5] سمي ب سيناتوس كوسنولت القانون المشيخي، حدد فيه كيفية الحصول على الجنسية الفرنسية ومن طالب بالجنسية فإنه يحصل عليها، لكنها غير متناسبة مع حالة المسلم الجزائري مادام يعيش بمقتضى الشرع الإسلامي [6].

---

[1]- مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830 -1954، المرجع السابق، ص 104.

[2]-مكماهون: ايدي باتريس موريس دي ماكمهون من مواليد 1808، شارك في الحصار الجزائر، وفي الحملتين المتتاليتين على قسنطينة، وقتل الالاف من الجزائريين بأشكال بشعة، إذ يروي في مذكراته أنه خلال واحدة من حملاته في الصحراء قتل قبيلة بأكملها حتى تعفنت الجثث وأصبحت رائحة التعفن تصل المعسكر البعيد عن مكان المجزرة بعشرين كليومتر، حتي أن المياه الينبوع تعفنت جراء الجثث المتناثرة في سرير المجرى. للمزيد انظر: الغالي غربي العدوان .....المرجع السابق، ص326.

[3]- شارل أندري جوليان، تاريخ الج زائر العزو وبداية الاستعمار، المرجع السابق، ص 104.

[4]- يحى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص في 20-21.

[5]-قانون الجنسية 1856 يهدف الى إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي لمن توفرت لهم فيهم شروط نادرة كالخدمة في الجيش الفرنسي او المجالس المنتخبة أو الادارة والتمكن من اللغة الفرنسية ومنعت الجنسية الفرنسية على كل من فضل الحفاظ على مقوماته الشخصية للمزيد انظر: على بطاش الاستدمار .....،ص 197.

[6]- أبو قاسم سعد الله، أبحاث واراء في تاريخ الجزائر، ج 2، د. ط، دار البصائر، الجزائر، د.س، ص 24 .

وبسبب سياسة الإمبراطور شنت حملة في الجزائر، فلم يخف "ماكماهون "تذمره وأعلن المستوطنون معارضتهم لسياسة لأنها تحد من نفوذهم، ولم المسلمون الجزائريون بالتخلي على أحوالهم الشخصية مقابل الحصول على الجنسية لأن في ذلك ردة عن الدين، كما ان الإدارة الفرنسية لم تستطع منح الجنسية للأعداد كبيرة من المسلمين الجزائريين، ومن هنا يمكن القول أن إصلاحات نابليون لم تكن إصلاحات حقيقة، وقد تمكن المستوطنون من فرض أنفسهم على فرنسا بمجرد سقوط حكومة الإمبراطور في جويلية 1870،وقد أقيم النظام المدني الذي سوف يفتح لهم المجال واسعا في فرض سيطرتهم على الجزائر بعد إلغاء النظام العسكري[1].

[1] – مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر 1830–1954، المرجع السابق، ص 105 .106 .

الفصل الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الاستيطانية في الجزائر.

- **المبحث الأول: الآثار الاقتصادية.**
- **المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية.**

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية.

لقد انعكست سياسة الاستيطان على أهالي الجزائريين في جميع الجوانب، من سياسية وثقافية..... بل مست حتى جانب الاقتصادي حيث لعبت التشريعات العقارية الاستعمارية دورا حاسما في هدم التوازن الاقتصادي الذي كانت تعرفه الجزائر قبل الاحتلال والتي يمكن اختصارها في نقاط التالية:

1- فرنسة الأراضي الجزائرية:

إن الهدف الأساسي من القوانين العقارية الفرنسية هو فرنسة الأراضي أي إخضاعها للقانون الفرنسي المبني أساسا على الملكية الفردية وحق المالك في التصرف المطلق دون قيود أخلاقية أدينية [1]، ويظهر ذلك من خلال قول الكيسي دول طوكفيل " الوقت الذي يكون فيه السكان الأهالي في حاجة إلى وصاية هو خصوصا الوقت الذي يصلون فيه إلي الاختلاط بالأوروبيين المدنيين، ويجدون أنفسهم كليا أو جزئيا خاضعين لموظفنا ولقوانيننا"،[2]وذلك مطالب المستوطنين للحصول علي أجود الأراضي.

ويعني ذلك استبعاد أحكام الشرعية الإسلامية، من المعاملات العقارية وإباحة التصرف في الأملاك الوقفية، واستيلاء الدولة الفرنسية على أوقاف الخيرات لاسيما المخصصة للأراضي المقدسة أيضا استبعاد حق الشفعة في الأراضي لأنه لا يتوافق مع القانون الفرنسي ويشكل عائقا أمام البيوع العقارية من الأهالي لفائدة المعمرين. [3]

ونجذ التشريعات القانونية التي أصدرتها الإدارة الفرنسية الحاكمة في شأن انتزاع أملاك الجزائريين ومصادرتها، منها نجد أمرتي أكتوبر 1851 وقانون 1863، وأيضا قانون وارنيي

---

[1]-رشيد فارح، المحطات الرئيسة لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وأثر على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال 1830 -1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بسيدي بلعابس 2006، ص.119.

2- دوطوكيل اليكسي، نصوص عن الجزائر في فلسفة لاحتلال والاستيطان، تر.ابراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات، الجزائر،2008، ص 130 .

[3] -رشيد فارح، المرجع السابق، ص11.

الصادر سنة 1873، نلاحظ أن القرارات المتفاوتة في درجة تأثيرها علي مستوى البنية الاقتصادية، لم يكن الغرض منها هو الزيادة في بسط طابع الهيمنة العسكرية فحسب، بل كان هدفها هو التمهيد لوضع المشروع الاستيطاني، فقانون وارني 1873عرف بقانون المستوطنين، ويعد من اخطر القوانين الذي أصدرها الاستعمار في حق الجزائريين[1]،وذلك للقضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش، لأنه مكن من تغير وجه الريف الجزائري تغيرا جذريا، ولم يكن هذا القانون سوى انعكاس تنظيمي لقانون اعم وأشمل منه صدر عام 1863م يعرف بقانون مجلس الشيوخ، حيث كان هدف هذه التشريعات هو الاستيلاء على أراضي الخصبة التي كانت في حوزة الجزائريين، الذين طوروا من السهول المتيجة إلى الهضاب الجافة. [2]

2-نظام الضريبي مجحف في حق الجزائريين:

كانت القبائل قبل 1830 تدفع الضرائب عينا باستثناء بعض الضرائب الثانوية، وكان من الضروري أن يكون الاستقطاع الضريبي متناسها مع إنتاج القبائل التي تدفع الضرائب، إلى غاية تحويل الاستعمار واقع الحال هذا في سنة1845 م وجب دفعها نقدا" بموجب تعرفة استبداليه يحددها حاكموا المنطقة حاليا ". [3]

منذ ذلك الحين أجبرت القبائل على تسويق قسم من إنتاجها الضريبة، وكذلك حدث نفس الشيء مع الفلاحين المعزولين، كما أصبحت هذه الضريبة أكثر وطئه على سكان الأهالي، حطمت فيه القوانين العقارية المؤسسة الجماعة. [4]

حيث أصدر مرسوم يوم 17 جانفي 1845 تم وضع فيه مجموعة من الضرائب القاسية على الأهالي منذ بداية الاحتلال أهمها:

---

[1]-احميدة عميراوي، اثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص81 82.

[2]-المرجع نفسه، ص82.

[3]-عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي1830-1960، تر: جوزف عبد الله، ط،1983،01،بيروت لبنان ص 64.

[4]-عدي الهوري، المرجع السابق،65.

- ضريبة الأجور على الأراضي المستأجرة (أراضي العزل) وتدفع نقدا.
- ضريبة الزكاة، وتدفع على الحيوانات. [1]
- ضريبة العشور التي كانت تمثل 14 من اجل المدخول السنوي.

وفي عام 1858م أحدثت الإدارة الاستعمارية ضريبة أخري هي ضريبة للأزمة التي صنفت تصنيفا جهويا، فهناك لازمة ناحية قسنطينة و القبائل والجنوب والخاصة بالنخيل، وفي 13 جويلية 1874 أقرت الإدارة من جديد ضريبة أخري بزيادة المداخيل الخزينة الفرنسية عرفت بالضريبة العربية، يدفعها الجزائريون إضافة إلي الضريبة الفرنسية المباشرة، ومعني ذلك أن الجزائريين الفقراء كانوا يدفعون ضرائب مما يدفعه المستوطنون الأغنياء ففي عام 1870م أكثر من 14 مليون فرنك، ضريبة عربية و22ضريبة أخرى، كما دفع سكان قسنطينة منذ سنة 1860 أكثر من 29 مليون فرنك، وأخذ منهم 568817 هكتارا أغلبها من الأراضي الخصبة وانقرضت عدة مجموعات سكانية إذ اجتمعت عليها المصادرة و النفقات الحرب مع أزمة 1866-1870.[2]

3-الدخول في الاقتصاد النقدي.

كان الاقتصاد، في إطار القبيلة، اقتصاد الاستهلاك الذاتي، وكانت بعض المبادلات تتم بالمقايضة، لم يكن الذهب والفضة سوى منتجين للتبادل لا أكثر، وكان استعمالهما استثنائيا لم يكن شعور الحاجة إلي النقد الإنتاج لم يكن موجها نحو الخارج بل نحو الاستهلاك الداخلي المباشر وحتى النظام الضريبي كان مكتفيا تماما، حيث تدفع الضرائب عينا وليس نقدا، ولكن بعد الاحتلال الفرنسي نجد أن الاقتصاد الجزائري احتك بالاقتصاد الاستعماري، الذي يعتمد على الليبرالية تغيرت الأمور رأسا على عقب وفي غير صالح الفلاح الذي وجد نفسه مرغما على الدخول في دائرة الإنتاج الموجه للتبادل، بدلا من دائرة الإنتاج الذاتي.[3]

---

[1] -احميدة عميراوي، اثار.....المرجع السابق،ص56

[2] -حميدة اعميراوي، اثار.....،المرجع السابق ص57

[3]-عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، المرجع السابق 70.

وقد حدث هذا التحول، دون استعداد الفلاح لذلك، وهذا ما أكده المؤرخ الفرنسي أندري نوشي بقوله "أدى الاحتكاك بالاقتصاد الفرنسي، وهو من نوع ليبرالي رأسمالي، الي ارتفاع الأسعار لم يستفد منه الفلاح دوما، لقد انتقل من نمط اقتصادي مقفل إلي نمط اقتصادي مفتوح، دون أن يكون مستعدا ماديا لمثل هذا التغير وكان عليه بالتالي أن يخضع لأولويات لا يعرف كيف يقرأها".

أن الجزائر إلى نطاق الاقتصاد النقدي، قد ترتب عنه نتائج وخيمة على الفلاحين الجزائريين منها:

أولا: زوال عادة تخزين الحبوب في المطامير كاستراتيجية تحقيق احتياط أو الآمن غذائي وبتالي إنقاذ نفسها من الهلاك.

ثانيا: الحاجة إلى النقد جعلت الجزائريين يبيعون ثوراتهم الحيوانية والنباتية بأثمان زهيدة بل منهم اضطر إلى بيع محاصيله قبل حصدها وأصوافها قبل جزها. [1]

4-تراجع النشاط الفلاحي وتربية الحيوانات

لم يكن نشاط تربية الحيوانات مجرد نشاط ثانوي بالنسبة للاقتصاد الجرائر قبل الاحتلال، بل كان أساسيا إلى جانب الحبوب، وقد كانت نسبة الممارسة كلا منهما تختلف باختلاف الضر وف المناخية والنباتية بين الشمال والجنوب فإذا كان النشطان متلازمان ومكملان لبعضهما البعض، بالنسبة للسكان السهول الداخلية المرتفعة، فإن تربية الحيوان للبدو الرحل في الصحراء هو النشاط الوحيد بالنسبة لهم. [2]

ويتميز هذا النشاط في كونيه يوفر الحاجيات الغذائية الأساسية المتمثلة في الحليب ولحوم، أما بالنسبة للأصواف والأشعار والجلود، فهي تمثل مادة أولية لصناعة العديد من المستلزمات الحياة مثل الألبسة والأفرشة والخيام.....الخ، كما أن الثورة الحيوانية كانت تشكل

[1] صالح حمير، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصرة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، 264.

[2]-عدة بن داهة، الاستيطان .... الجزء 2، المرجع السابق، ص26.

أهمية كبيرة لبعض السكان، وخاصة بالجنوب الجزائري حيث تتم المبادلات التجارية من خلال المنتوجات النباتية، فكل هذا يثبت مدى أهمية هذا النشاط في حياة المجتمع الجزائري.

إن تراجع حرفة الرعي في الجزائر، هو نتيجة حتمية لمختلف الأساليب القانونية والغير القانونية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية في الجزائر، والتي كانت ترمي إلي إنجاح الاستيطان الفرنسي في الجزائر، وبسبب هذه الممارسات أدت إلى حرمان الجزائريين من المراعي التي ضلوا يستغلونها من عهود، مما أدي الى نقص أغذية الحيوانات من جهة، و ارتفاع كيراء أراضي الرعوية من جهة أخرى [1]،حيث يصف احد الفلاحين الجزائريين الوضع قائلا: "كنا نملك الأرض فاشتروها منا بالقوة، كنا مضطرين لأن أربعة أو خمسة سنوات كي نقبض ثمنها الذي ننفقه بسرعة، افترستنا تكاليف العدالة..... . شيئا فشيئا اضطررنا لبيع القليل منه من الماشية، وعدنا لا نستطيع استثمار تكاليف لأن قاطعتنا قلت، ولكوننا محرومين من عائدات أرضنا وجب علينا أنبيع قسما أكبر من المواشي سنة الي ان افتقدناها... ". [2]

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية.

كان توسع حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر أكبر العوامل التي ساهمت في إحداث اختلالات سيئة في المجتمع الجزائري، فإن هذا الاستيطان لا يمكن أن يتحقق إلا على حساب السكان الأصليين، وكان من المتوقع أن يتوفر في إفريقيا الشمالية موئلا لعشرين مليون فرنسي بعد قرن من الاحتلال، ولكن الجرائم لم توفر الظروف المواتية التي توفرت في كندا وأستراليا، فالمسلمين لم يتطوروا ولم يستفيدوا من مؤسسات الحماية والتربية، ولم يفتح مستشفى إلا بعد أكثر من ستين عاما، ففتكت الأمراض بالجزائر بأعداد هائلة [3]، وقضي المحتلون على المؤسسات

[1]–صغير بلقاسم، بلعباس ثامر، الاستيطان الفرنسي ودوره في تفكيك بنية المجتمع الجزائر (1830–1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في التاريخ، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف –المسيلة،2017، ص 51.

[2]–بطاش على، الاستعمار الفرنسي .....، المرجع السابق، ص 201 .

[3]– عبد الله العروي، المغرب العربي، محاولة التركيب، ترجمة دوقان ترقوط، بيروت، 1977، ص 329.

التعليمية، وأدت التيارات التجارية القديمة إلي خسارة الجزائريين بفعل التيارات والأسواق الجديدة التي أدت إلي الهجرات التي فككت الروابط العائلية[1].

1-تدهور الأوضاع الاجتماعية:

تميزت البيئة الاجتماعية في الجزائر قبل الاستعمار الفرنسي بالفروق واضحة نسبيا بين مجتمع المدينة ومجتمع الريف، وذلك من حيث تنظيم المجتمع وقيمة عاداته وتقاليده، فقد كان الوحدة القاعدية لمجتمع الريف تتمثل في القبيلة والعناصر المكونة لها، من العرش والعائلة الموسعة، وهو التنظيم الذي يتماشى مع الواقع الاجتماعي السائد آنذاك. وكانت القبيلة تمثل الإصرار والاستمرار عبر التاريخ، ونوعا من الدفاع عن الذات وتعلق بالقيم وميلا نحو التطور والتحول[2].

ومن هنا يمكن القول إن القبيلة الأساس أو الوحدة التي يقوم عليا المجتمع الجزائري والتي وقفت كالحجر زاوية في طريق السياسة الفرنسية، ومن هنا أراد الاستعمار تحطيم هذه القاعدة كبداية الأولى لتفكيك[3]. من خلال المراسيم التي سنتها الإدارة الفرنسية الخاصة بالأرض تم إلغاء القبيلة كوحدة يقوم عليا النظام الاجتماعي بالجزائر، فتفتت الدواوير بفعل تحديد أراضيها وإخضاعها للبيع، وبهذا فقد الجزائري الإطار الذي كان ينظم حياته ويحفظ له مصدر رزقه [4].

فنتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية، عكسه انخفاض مستوى المعيشة، فقد عاشت الجزائر فترات حادة من 1860 إلى 1870، حيث أصابها القحط والجفاف وانتشر الأمراض في

---

[1]- بالعربي نور الدين، الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830-1962، المرجع السابق، ص 136.

[2]- الطاهر عمري، الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن التاسع عشر، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، ص 138.

[3]- صالح حمير، السياسة العقارية في الجزائر 1830 -1930، المرجع السابق، ص 276.

[4]- بن عيسى محمد المهدي، المجتمع والتنمية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 1، جامعة ورقلة، ديسمبر 2010، ص 4-5.

البلاد، فقد تضررت من جرائه معظم حقول القمح والمراعي، وقد ذكرت جريدة المبشر أنه غادر الأعراش أراضيهم فاتجهوا إلى المناطق مختلفة تتوفر بها معيشة مختلفة وجيدة [1].

وإلى جانب انتشار مشكلة الجراد ونتيجة لقلة المحاصيل الزراعية، انتشرت المجاعة في المجتمع الجزائري، حيث وصل بهم الأمر إلى أكل الأوراق والأعشاب، فلم يجدون ما يأوونه، فماتوا جوعا. [2]

وفي هذا الصدد ذكر صالح العنتري، أن هذه المجاعات والقحط ترك آثارا على سكان قسنطينة، ومن هذه الآثار السيئة تلك التي خلفتها انتشار الأوبئة الفتاكة بينهم كالكوليرا والتيفيس وغيرها، وضياع الثروات المدخرة، وبيع العقارات ولآراضي تحت الضغوط المختلفة التي أحاطت بهم، ومنها الديون التي تراكمت عليهم من الضرائب العقارية غير المدفوعة، وفوائد القروض الربوية التي كانوا يلجأون إلى أخذها من البنوك والمرابين وغيرهم [3].وأضاف قائلا: إن الفقراء أكلوا مالا يحل أكله، وربما أكل الناس بعضهم بعضا، كما أن الفقراء عانوا من ارتفاع الأسعار والبؤس، وكذلك الأغنياء الذين أفقرتهم المجاعة السوداء وخلت ديارهم من المخزون، وتلفت الحيوانات لفقدان العلف أيضا [4].

كما انتشرت أمراض الجذري والكوليرا بسرعة هائلة، حيث ذكرت جريدة المبشر أصيب بالمرض خلال 39 يوما حوالي 1042 شخصا وتوفي منهم 782 شخص[5].

---

[1]– ابراهيم لونيسي، بحوث في تاريخ الاجتماعي والثقافي في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، دار الهومة، الجزائر، 2013، ص 19.

[2]– عبد الحكيم روحانة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870– 1930، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010، ص 152.

[3]– صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 15.

[4]– المصدر نفسه، ص 98.

[5]– ابراهيم لونيسي بحوث في تاريخ الاجتماعي والثقافي في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص 63.

كما عرفت الجزائر سنوات الجراد 1845-1847، وسنوات الكوليرا 1849 -1850، وزلزال 1867 الذي ضرب بالشلف، الشفة العفرون، هذه الكوارث والآفات والأمراض أدت إلى أزمات اجتماعية [1].

وعليه أصبحت البيئة أو الأرضية مهيئة لانتشار الأمراض المعدية خصوصا سنة 1867 – 1868، فقد بدأ الوضع يتأزم فساءت الأحوال الاجتماعية إضافة إلى الظروف المعيشة الصعبة، فيعود كل هذا لسياسة الفرنسية الذي أزم الوضع[2]. وقد زاد في تدهور الأوضاع الصحية نقص الرعاية والهياكل من المستشفيات ومراكز صحية، وصيدليات وأطباء وممرضين، كما عمل الاستعمار على نقل الأمراض إلى الجزائر كالزهري والسل إضافة إلى العديد من الأمراض الفتاكة والمعدية [3].

فقد كان عدد السكان الجزائر في عام 1830، يقدر بثلاثة ملايين نسمة، فتقلص عام 1876 إلى 2462900 نسمة، ولم يتجاوز عتبة ثلاث ملايين إلا في عام 1886 إذ بلغ 3282200 نسمة [4].

فإن بدفع الأوروبيين إلى الجزائر كان من أهدافها تغيير العادات وتقاليد المجتمع الجزائري، وذلك من خلال ممارسات العناصر الأوروبية اليومي ولذا عملت السلطات على إرسال فئات منحطة ومنحرفة، حولت مدينة الجزائر كليا، فلم يكن المعمرون من النخب فإدمانهم على الشراب والمسكر وطريقة عيشهم، فإن كل هذه العيوب كلها انعكست على الجزائريين، ففي سنة 1837

[1]- الوناس الحواس، الأوضاع الاجتماعية للجزائريين سنوات (1830- 1930)، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع 20، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 97 .

[2]- الجلالي صاري، الكارثة الديمغرافية 1867-1868، ترجمة عمر المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 191.

[3]- رتيبة لخضاري، السياسة الفرنسية الاقتصادية وأثرها في المجتمع الجزائري 1830-1914، مذكرة لنيل شاهدة الماستر في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة لمسيلة، ص 65.

[4]- الوناس الحواس، الأوضاع الاجتماعية للجزائريين سنوات (1830-1930)، المرجع السابق، ص 99.

عرفت الجزائر ظهور 280 مرقص، ومن هذا تغير الوجه الإسلامي إلى وجه غربي بإدخال عاداتهم وتقاليدهم إلى الشعب الجزائري[1].

فبدخول الاستعمار تغيرت أحواله وكثرت مشاكله، فكان الفقر أحدى النتائج هذا الأخير، حيث تمكن الاستعمار من الاستفادة من المساحات الشاسعة لصالح المعمرين، كعقد الملكية إضافة إلى خيرات الأرض [2].

فقد ساءت أحوال الجزائريون، وقد شبه لا فيجري الجزائري بالحيوان، ولكن الذي يعنى تلك النقطة الحساسة وهيا أسباب البؤس الذي دفع إليه الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري، وإن البحث في أسباب انتشار الفقر وسط المجتمع خلال الفترة الاستعمارية يدفع بنا إلى طرح الإشكال التالي: كيف أصبح الشعب الجزائري ليجد ما يسد بيه جوعه وهو الذي يقطن بلدا كان يدعى ب" مطامير روما " في العهد الروماني [3].

وقد لعبت التشريعات العقارية الفرنسية دورا حاسما في اختلال التوازن الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري، وهذا من خلال تفتيت آراضي العرش، وتشجيع المبادلات النقدية، وهوا الذي ترتب عنه انعكاسات وخيمة على الحياة الاجتماعية في الجزائر من خلال عمليات الحجز والمصادرات التي فرضتها السلطات الفرنسية على القبائل الجزائرية أدت إلى تجريد القبائل من أخصب الأراضي[4].

---

[1]– شنوف صهيب، السياسة العسكرية الفرنسية في الجزائر ونتائجها 1830–1871، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الشهيد لخضر الوادي، 2014–2015، ص 141 –142.

[2]– وابل بختة، الاستيطان الفرنسي في منطقة تيارت من 1840–1890، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013–2014، ص 50.

[3]– عدة بن دهة، الاستيطان والصراع حول الملكية ...، ج 2، المرجع السابق، ص 17.

[4]– عمار بوطبة، المجتمع الفلسطيني من خلال جريدة النجاح 1919–1956، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة قسنطينة، 2009–2010، ص 204.

2-الهجرة:

هناك عنصران لهما أهميتهما في نجاح الهجرة الطبيعية أو غير طبيعية هما: عنصر الطرد وعنصر الجذب، فالجماعة المهاجرة من منطقة ما، لابد أن هناك دوافع حقيقة دفعت بها إلى الهجرة كأن تكون كوارث الطبيعية أو المجاعة أو عدم الاستقرار سياسي، أو فقر اقتصادي تعانيه أو غير ذلك من الدوافع. فالهجرة تحقيق لهدف الاستيطان بكل أشكاله الاجتماعية [1].

يمكننا أن نعتبر سنة 1832 م كبداية الأولى لهجرة الجزائريين نحو المشرق العربي وغيره، ذلك لأنه ظهر في ذلك الوقت أمر الفرنسيين ونواياهم الحقيقية، وهذا بعدما عين دروفيقو حاكما عسكريا على الجزائر، حيث أثقل الأهالي بالضرائب، وقمع بيد من حديد كل المقاومات التي قامت ضده، فدفع بالجزائريين إلى ترك ديارهم وأهلهم بحثا عن ملجأ آمن يأويهم [2].

فقد ساهمت عدة أسباب في دفع العديد من العائلات الجزائرية إلى الهجرة ومغادرة مدنها، فالظروف التي عاشتها الصعبة من الفقر، وعمليات مصادرة الأراضي والحجز شكلت عاملا قوي للهجرة، حيث أصبحت مخرج الكثير من الأسر التي ضاقت بها السبل[3].

وكانت وجهتهم الأولى إلى البلاد العربية المتمثلة في تونس والمغرب ومصر والشام، وذلك بحكم الرابط الديني واللغة المشتركة، التي تجمع بين هذه الشعوب، بالإضافة إلى معرفة الجزائريين بحكم التجارة بينهم، ففي سنة 1846 نزحت أكثر من 200 عائلة من البلاد القبائل إلى سوريا واستقر معظمها في دمشق، وقد واصلت الجمعيات الدينية تشجيعها لهجرة الأهالي إلى المشرق[4].

وكانت الدفعة الكبيرة في الهجرة تلك التي أعقبت هزيمة الأمير عبد القادر والمقراني، حيث كانت وجهتها إلى المشرق العربي، خاصة مصر والشام، حيث قدرت بأكثر من 60 ألف جزائري

---

[1]- حكيم بن شيخ، سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر (1830-1962)، مجلة العصور الجديدة، ع 14-15، أكتوبر 2014، ص 361-362.

[2]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار الهومة، الجزائر، 2007، ص 12.

[3]- عبد الحكيم روحانة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930م، المرجع السابق، ص 182.

[4]- مصطفى همشاوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، المرجع سابق، ص 22.

في ظرف قصير جدا، كما كانت مصادرة أراضي المنهزمين في ثورة المقراني 1871 حيث هاجر حوالي 16 ألف مهاجر من منطقة القبائل فقط [1].

فقد أثرت الهجرة سلبا على الجزائريين من بينها إفراغ الجزائر نسبيا من الكفاءات العلمية والدينية والمهنية، ما سبب ركود الأوضاع الثقافية وإضعافا لمجتمع الجزائري في مواجهة المشروع الاستيطاني، نظيف كذلك هلاك الآلاف من الجزائريين خاصة منهم لمجندين للدفاع عن فرنسا، وقسوة الظروف المادية التي واجهها بعض المهاجرين إلى المشرق، لقلة إمكانياتهم ولحدة المشاكل الاقتصادية [2].

[1]– على بطاش، لمحة تاريخية عن تاريخ القبائل، حياة الشيخ حداد وثورة 1871، دار الأمل، الجزائر، 2007.

[2]– بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989، المرجع السابق، ص 323.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الحركة الاستيطانية في الجزائر وأثرها والاقتصادية الاجتماعية خلال فترة الممتدة من 1830-1870، توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والقراءات تضمنت ما يلي:

- اعتبرت فرنسا الجزائر منذ بداية الاحتلال مستعمرة للتخلص من الفائض السكاني ودعم الجانب العسكري لنجاح عملية الاحتلال، لكنها صدمت بانخفاض الهجرة الفرنسية، الشيء الذي جعلها تتوجه نحو الأوروبيين والاسبان والإيطاليين بصفة خاصة، وهكذا كان الأوروبيين في الجزائر عبارة عن خليط من أجناس لكن العنصر السائد هو الفرنسي.

- مساعدتهم على الاستيطان قصد ضمان الهيمنة الفعلية على مختلف المناطق التي سيطرت عليها وزحزحة السكان الاصليين الى المناطق (الاراضي)الجبلية الجرداء.

- مرت سياسة الاستيطان الفرنسية في الجزائر بعدة مراحل، عرفت المرحلة الأولي تدفقا كبيرا، وامتدت من 1830 إلى 1841 م التي الحقت الجزائر بفرنسا دستوريا، أما المرحلة الثالثة فامتدت من 1852 الى 1870 م او عهد الإمبراطورية الثانية بحيث كان الاستيطان الأوروبي في الجزائر قد أحدث تناقضا كبيرا بين الجزائريين والمعمرين، فقام نابليون بإنشاء ما أسماه بالمملكة العربية وجعل نفسه حاكما على المعمرين والجزائريين، ومن اجل نجاح هذه السياسة الاستيطانية استعمل جميع الوسائل من الإلحاق إدماجا شرعيا وذلك بنزع الأراضي من أيدي الجزائريين وإخضاعهم لقوانين تجعل منهم أقلية يغمروها أوروبيون.

- قيام فرنسا بسن قوانين تتماشى مع المصالح المستوطنين والمتعلقة بنهب ومصادرة الأراضي لتمكين المستوطن من الاستيلاء عليها، فأخذوا الأملاك العامة والخاصة دون اي تعويض حتى الأملاك المدنية الدولة ولضمان تغيير هذه الاراضي قامت الإدارة الفرنسية المحتلة بتشجيع الهجرة مع منحهم امتيازات تضمن لهم العيش الكريم.

- زيادة قوة المعمرين على حساب الأهلي خاصة مع منح لهم ملكية الأرض الصالحة للزراعة بواسطة العديد من القوانين والمراسيم مثل قانون 01 اكتوبر 1844، 21 جويلية 1846. التي تخدم الأوروبيين وتسمح لهم بالاستيلاء على اراضي الجزائرية.

- اعتمدت السياسة الفرنسية على جميع الأساليب والطرق من أجل فرض هيمنتها على المجتمع الجزائري، من خلال سياسة الاستيطان التي مكنت من خلالها للمجتمع الجديد الذي صنعته من شذاذ أفاق أوروبا من المعمرين على حساب الجزائريين، وأيضا تشجيع الاستثمار الأجنبي عن طريق الشركات الأجنبية للثروات الجزائرية وغيرها من أساليب الاستغلال والنهب للتجاوز بذلك مرحلة الرأسمالية، وتصل إلى مرحلة جديدة من الشراسة والتوحش، وهي قيمة الاستغلال.

- موت العديد من الجزائريين بعد تعرضه إلى مجاعة بسبب الركود والقحط، وأصبح السكان كهياكل العظمية من جراء ذلك مع تمتع المستوطنين بملذات الحياة، وإرغام السكان العمل على العمل كأقنان لدى المستوطنين في أراضيهم.

- أن طبيعة الاستيطان في الجزائر قد أثر تأثيرا واضحا على المجتمع الجزائري في شتى الميادين دينيا، اقتصاديا، ثقافيا، اجتماعيا، كما بقي تأثير ذلك ما بعد الاستقلال.

الملاحق

الملحق 01: صورة للداي حسين[1]

صورة للداي حسين باشا

95

[1] محمد الهادي الحسيني، الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة، عالم الأفكار، الجزائر، 2006، ص 96

الملحق 02: حادثة المروحة التي اتخذتها فرنسا ذريعة لاحتلال الجزائر.[1]

حادثة المروحة التي اتخذتها فرنسا ذريعة لاحتلال الجزائر

96

[1] محمد الهادي الحسيني، الاحتلال الفرنسي للجزائر من خلال نصوص معاصرة، مرجع سابق، 2006، ص 96

الملحق 03: المنشور الذي وزعه الفرنسيين بالجزائر قبيل الاحتلال[1]

المنشور الذي وزعه الفرنسيون بالجزائر قبيل الاحتلال

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989، مرجع سابق، ص، 109.

الملحق 04: مستوطنون في عهد بيجو[1]

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1989، مرجع سابق، ص، 109.

الملحق 05: المراكز الاستيطانية ما بين 1840-1850[1]

السنة	عمالة الجزائر	عمالة وهران	عمالة قسنطينة
1840	دالي إبراهيم – القبة		
1841	مصطفى ، البيار، بئر مراد رايس، بئر خادم، دويرة،حسين داي المدية	ضاحية مستغانم، ضاحية معسكر	سكيكدة
1842	ضاحية مليانة، البليدة ، العشور، شرشال، دراية، فندوس، القليعة، أولاد فايت	تلمسان	القالة، جيجل
1843 1844	بوزريعة، الشراقة، عين البنيان، بوانت بسكاد، ساولة، بوفار، الأصنام، تنس، ثنية الحد بابا حسان، حراسية، دواودة، فندق جيش الخشبة)، فوكة، محالة، سان فرديناند، سانت أميلي، سيدي فرج، ستاوالي، زيرالدا، دلس.	السانية	دار ميمونت، الخروش، سان انتوان، فالي
1845	الصومعة، أومال.	أرزيو، مسرغين، سان دوني دوسيق، سيدي شامي	دوزرفيل، قالمة)الضاحية(
1846	الشفة، موزاية فيل	مرغران،مرسى الكبير، سان أندري، سانت كلوتيلد، سان جيروم، سانت بارب	عين صفية

[1] بن دهة عدة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض، ابان فترة الاحتلال، المرجع السابق، ص، 50-52

		دوبليلات، سانت ليوني، ستيديا، غور	
1847			بيحو، كوندى حماندو، سان شارل، سطيف)ضاحية(
1848	أفروفيل، دلماشيا، بني مراد، واد حر، حوانقيل، مونتبانسي، كاستيغليون، نوفي، زوريح، مارنقو، العفرون، بورومي، لودي، داميات، لافارم، مونتيبا، مونتيوت	فلفلي، آركول، حاسي عامر، حاسي بن فريحة، حاسي بن عقبة، حاس بوتيف،سان لويس، فلوريس،مانجان، سان كلو، سان لو، داميسم، كليار، مفسوخ، أبوقير، ريفولي، تونين، عين نويسي، عين تادلس، سوق الليثو	غاستون فيلوبرت فيل، حيما بيس، موندوفي، بعال، هليوبوليس، ميليزمو، بيتي، باتنة
1849	الأربعاء	الزاوية، بن عمري، سيدي بلعباس	
1850	فوردي لو	عين الترك، بوسعر منصورة، صفصاف، سان أندري، سان هيبوليت	

الملحق 06: خريطة تمثل تطور الاستيطان خلال 1946.[1]

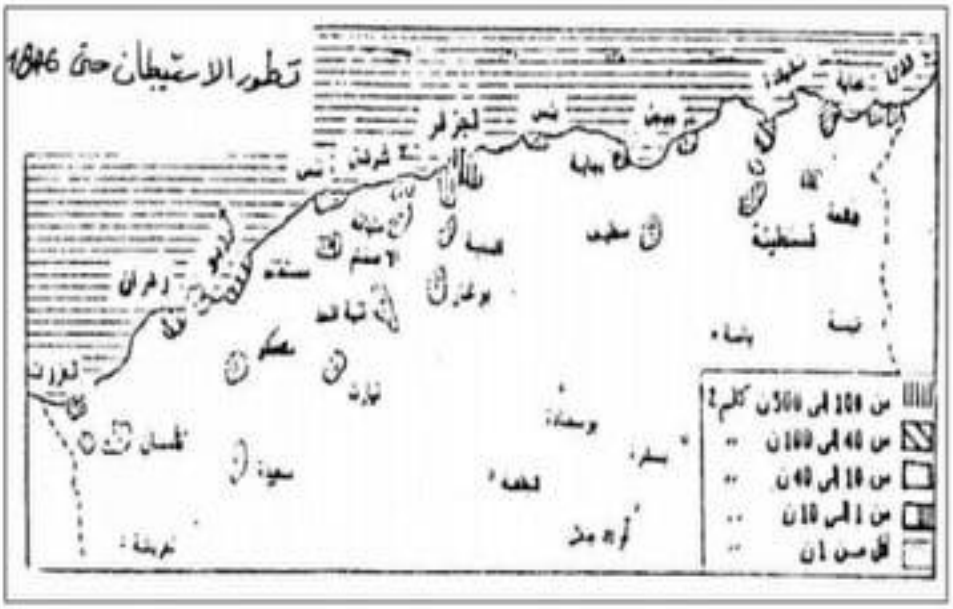

الملحق 07: مبيعات العقارات الريفية من 1836 إلى 1871.[2]

السنوات	مبيعات من الجزائريين الى اوربيين (هكتار)	مبيعات من أوربيين الى جزائريين (هكتار)
1863	123,97	3 762 42
1864	1 766,76	1 733,38
1865	1 338,30	236,44
1866	1 104,31	1 242,01
1867	4 513,66	1 307,03
1868	28 183,68	523,07
1869	2 797,29	810,76
1870	4 354,43	840,14
1871	7 822,72	865,23
المجموع	52 005,00	11 320,00

[1] الغالي العربي، العدوان الفرنسي، على الجزائر خلفيات والبعاد، المرجع السابق، ص، 362.
[2] صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية، 1870-1900، المرجع السابق، ص، 84.

الملحق 08: إعلان خاص بالهجرة والاستيطان[1]

COLONISATION

DE L'ALGÉRIE.

AVIS AU PUBLIC.

[1] بن دهة عدة، الاستيطان و الصراع، المرجع السابق، ص، 142.

الملحق 09: جنسيات المستوطنين في الجزائر سنة 1855

الملحق 10: عدد المعمرين سنة 1866[1]

الدوائر	المعمرون	هكتار	عدد المعمرين لكل 100 هكتار
الجزائر	60.018	91.580	6.553
البليدة	22.003	66.158	3.311
مليانة	4.706	13.922	3.380
وهران	46.514	104.820	4.437
مستغانم	11.217	19.023	5.896
معسكر	3.440	5.761	5.971
تلمسان	5.672	5.966	9.524
قسنطينة	14:352	85.437	1.670
عنابة	16.068	42.909	3.744
قالمة	3.297	14.914	2.210
سكيكدة	15.538	28.152	5.523
سطيف	4.501	29.188	1.542
المجموع	207.326	507.803	

[1] الغالي العربي، العدوان الفرنسي على الجزائر، خلفيات والأبعاد، المرجع السابق، ص، 342-343.

الملحق 11: جدول بنتائج الاستيطان الرسمي من 1830-1929[1]

المدة	قرى ، مجموعات فلاحية	المساحة بالهكتارات	السكان الفرنسيون
1850-1830	150	427.604	63.497
1860-1851	91	184.255	103.322
1870-1861	23	73.211	129.898
1880-1871	207	233.369	195.418
1890-1881	89	161.661	267.672
1900-1891	80	99.353	364.257
1920-1901	217	248.289	633.149
1929-1921	71	70.418	657.641
المجموع :	928	1.408.323	

السكان سنة 1928 :

السكان الفرنسيون 641 . 657 .

السكان الاجانب : 175.718 ـ 833.359 اوروبيا .

الاهالي الرعايا الفرنسيون : 5.115.980

الاهالي الرعايا الاجانب : 34776 ـ 5150.756 .

[1] عبد الحميد زوز، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر العام، 1830-1900، دار الموقم للنشر، الجزائر، 2010، ص، 154.

الملحق 12: قانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863. [1]

PROJET

DE

SÉNATUS-CONSULTE

RELATIF

A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE,

PROPOSÉ PAR LE MINISTRE DE LA GUERRE.

ARTICLE PREMIER.

Les tribus ou fractions de tribus sont déclarées propriétaires des territoires qu'elles occupent à demeure fixe et dont elles ont la jouissance traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

ART. 2.

Il sera procédé administrativement à la délimitation de ces territoires et à leur répartition entre les différents douars de chaque tribu ou fraction de tribu, suivant les formes qui seront déterminées par un règlement d'administration publique.

Le même règlement déterminera les formes et les conditions de l'aliénation des biens appartenant aux tribus, aux fractions de tribus ou aux douars.

[1] Statistique et documents relatifs u sénatus-consulte sur la propriété arabe, paris, 1863, p23, 26

ment constituée.

Un règlement d'administration publique établira les formes du partage de la propriété collective, ainsi que les conditions de l'aliénation de la propriété individuelle. Le partage pourra être provoqué d'office par le Gouvernement.

ART. 4.

Les rentes, redevances et prestations dues à l'État par les détenteurs desdits territoires continueront d'être perçues comme par le passé.

ART. 5.

Sont réservés les droits de l'État et les droits des tiers à la propriété des biens Beylick et des biens Melk.

Sont également réservés les droits qui appartiennent au domaine public, d'après l'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que ceux qui appartiennent au domaine de l'État sur les bois et forêts, d'après l'article 4, § 4, de la même loi.

ART. 6.

Il n'est aucunement dérogé au droit d'expropriation pour cause d'utilité publique, tel qu'il est réglé et constitué, au profit de l'État, par la loi du 16 juin 1851. Il sera procédé à l'exercice de ce droit et au règlement de l'indemnité, vis-à-vis des tribus, des

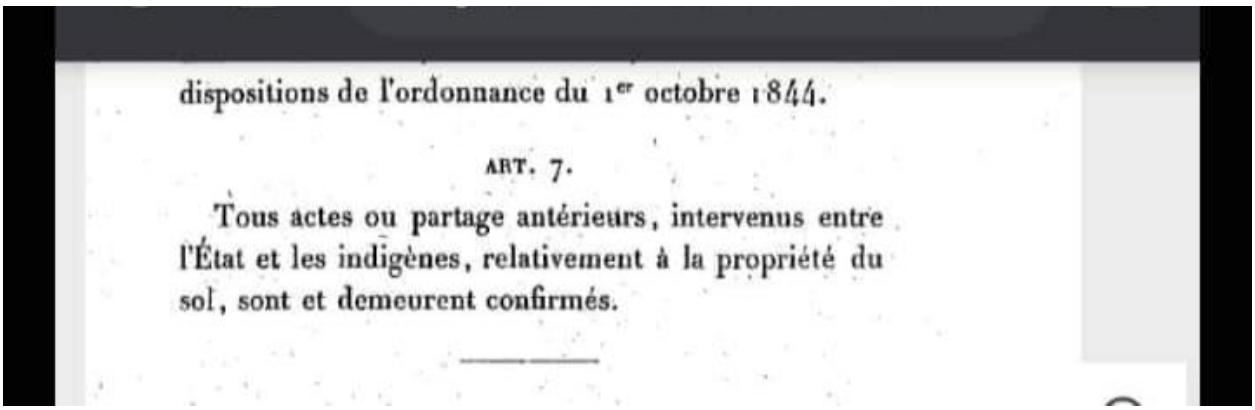

dispositions de l'ordonnance du 1er octobre 1844.

ART. 7.

Tous actes ou partage antérieurs, intervenus entre l'État et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

الملحق 13: قانون وارنيي 26 جويلية 1873

LOI DU 26 JUILLET 1873

RELATIVE A L'ÉTABLISSEMENT ET A LA CONSERVATION

DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

TITRE PREMIER

DISPOSITIONS GÉNÉRALES

Article premier. — L'établissement de la propriété immobilière en Algérie, la conservation et la transmission contractuelle des immeubles et droits immobiliers, quels que soient les propriétaires, sont régis par la loi française.

En conséquence, sont abolis tous droits réels, servitudes ou causes de résolution quelconques, fondés sur le droit musulman ou kabyle, qui seraient contraires à la loi française.

Le droit réel de chefâa ne pourra être opposé aux acquéreurs qu'à titre de retrait successoral, par les parents successibles, d'après le droit musulman et sous les conditions prescrites par l'art. 841 du Code civil.

Art. 2 (1). — Les lois françaises, et notamment celle du 23 mars 1855, sur la transcription, seront appliquées aux transactions immobilières :

1° A partir de la promulgation de la présente loi, pour les conventions qui interviendront entre individus régis par des statuts différents;

2° A partir de la même époque, pour les conventions entre Musulmans, relatives à des immeubles situés dans les territoires qui ont été soumis à l'application de l'ordonnance du 21 juillet 1846, et dans ceux où la propriété a été constituée par voie de cantonnement;

3° Au fur et à mesure de la délivrance des titres de propriété, pour les conventions relatives aux immeubles désignés à l'art. 3 ci-après.

---

(1) L'art. 2 du projet de loi était ainsi conçu :

« Les lois françaises, et notamment la loi du 23 mars 1855 sur la transcription seront seules appliquées :

1° A partir de la promulgation de la présente loi, à toutes transactions qui interviendront entre individus régis par des statuts différents;

2° A dater de la délivrance des titres français mentionnés à l'art. 3 ci-après, pour l'établissement ou la conservation de la propriété et la transmission contractuelle des immeubles et droits immobiliers, quels que soient les possesseurs et contractants. »

Art. 3 (1). — Dans les territoires où la propriété collective aura été constatée au profit d'une tribu ou d'une fraction de tribu, par application du sénatus-consulte du 22 avril 1863, ou de la présente loi, la propriété individuelle sera constituée par l'attribution d'un ou plusieurs lots de terre aux ayants droit et par la délivrance de titres opérée conformément à l'art. 20 ci-après.

La propriété du sol ne sera attribuée aux membres de la tribu que dans la mesure des surfaces dont chaque ayant droit a la jouissance effective ; le surplus appartiendra, soit au douar comme bien communal, soit à l'État comme bien vacant ou en déshérence, par application de l'art. 4 de la loi du 16 juin 1851.

Dans tous les territoires autres que ceux mentionnés au § 2 de l'art. précédent, lorsque l'existence de droits de propriété privée, non constatés par acte notarié ou administratif, aura été reconnue par application du titre II ci-après, des titres nouveaux seront délivrés aux propriétaires.

Tous les titres délivrés formeront, après leur transcription, le point de départ unique de la propriété, à l'exclusion de tous autres.

Art. 4. — Le maintien de l'indivision est subordonné aux dispositions de l'art. 815 du Code civil.

Art. 5. — L'enregistrement des titres délivrés en exécution de l'art. 3 aura lieu au droit fixe de 1 franc. La transcription sera opérée sans autres frais que le salaire du conservateur.

Art. 6. — Il sera, en exécution de l'art. 3 de la présente loi, et sous la réserve expresse du recours devant les tribunaux, stipulé à l'art. 18 ci-après, procédé administrativement à la reconnaissance de la propriété privée et à sa constitution partout où le sol est possédé à titre collectif par les membres d'une tribu ou d'un douar.

---

(1) Art. 3 du projet de loi :

« Partout où la propriété *melk* ou la possession *arch* auront été constatées à titre collectif, par application du sénatus-consulte du 22 avril 1863, un titre particulier de la part afférente à chaque chef de famille ou individu dans la propriété ou possession commune sera délivré à l'ayant droit.

L'attribution sera faite au prorata des droits de chacun, suivant les lois et coutumes locales. Toutefois, dans les territoires *arch*, la propriété du sol ne sera attribuée aux indigènes des tribus que dans la mesure des surfaces effectivement exploitées par chaque famille. Le surplus appartiendra à l'État à titre de bien vacant.

Le maintien de l'indivision est subordonné aux dispositions de l'art. 815 du Code civil.

Lorsque l'indivision existera entre plusieurs groupes ou individus ne représentant pas immédiatement un même auteur, le partage en nature ou la licitation par devant notaire pourront être ordonnés d'office par des arrêtés du gouverneur général déclarant qu'il est d'utilité publique de faire cesser l'état d'indivision. »

Art. 5. — « Un règlement d'administration publique déterminera le mode et les conditions de la constatation de la propriété, la forme des titres et les conditions de leur remise ainsi que les formalités légales après l'accomplissement desquelles lesdits titres, dûment transcrits, formeront le point de départ unique de la propriété à l'exclusion de tous droits antérieurs. »

V

Art. 7. — Il n'est point dérogé par la présente loi au statut personnel, ni aux règles de succession des indigènes entre eux (1).

(1) Voici les dispositions du règlement d'administration publique, devenu projet de loi de procédure, joint au 1er projet de loi, que la Commission et l'Assemblée supprimèrent, en se référant au droit commun pour les partages :

Des partages et des licitations

« Lorsque en conformité de l'art. 3, § 4 de la loi du
des arrêtés du gouverneur général, rendus en conseil de gouvernement, auront déclaré qu'il est d'utilité publique de faire cesser l'indivision existant entre plusieurs groupes ou individus ne représentant pas immédiatement un même auteur, il sera, à la requête du préfet du département, rendu par le président du tribunal civil de la situation des biens, une ordonnance à l'effet de désigner : 1° le notaire qui devra procéder aux opérations de partage ou de licitation entre les ayants droit; 2° un géomètre et deux membres de la djemmâa du douar, choisis en qualité d'expert, pour assister ledit officier ministériel dans ses opérations.

Les mineurs, absents, interdits et femmes mariées seront représentés par leurs tuteurs légaux ou datifs et par leurs maris.

Il n'y aura pas lieu à partage judiciaire.

Le partage est toujours de droit. Dans ce cas, les lots sont faits par l'un des co propriétaires, s'ils peuvent convenir entre eux sur le choix et si celui qu'ils auront choisi accepte la mission. Dans le cas contraire, les lots seront faits par les deux membres de la djemmâa et le géomètre désignés par représentation d'experts, lesquels seront dispensés du serment.

Il sera procédé, autant que possible, par attributions en nature.

Toutes les autres formalités auxquelles donnera lieu la procédure du partage seront remplies en conformité de la loi française.

Au cas où les experts déclareraient les immeubles non partageables, la licitation sera effectuée par le notaire délégué dans l'ordonnance du président du tribunal.

Les étrangers seront toujours admis à l'adjudication.

Le jour de l'adjudication sera annoncé par affiches apposées, par les soins du notaire, à la porte de la mairie de la commune de la situation des biens et de l'étude dudit officier ministériel, 15 jours au moins avant l'adjudication.

Pour les autres formalités et incidents, les parties se conformeront aux prescriptions de la loi française.

Tous les actes et jugements relatifs soit aux licitations, dans les conditions prévues par l'art. 22 de la présente loi, seront enregistrés au droit fixe de un franc.

Les honoraires et frais de notaire et du géomètre-expert seront taxés suivant un tarif spécial par le président du tribunal. Chacun des deux délégués de la djemmâa n'aura droit qu'à une vacation de 3 francs par jour.

L'avance des frais et honoraires de partage ou de licitation sera faite par l'administration de l'enregistrement, comme en matière d'assistance judiciaire. »

VI

TITRE II

DE LA PROCÉDURE RELATIVE A LA CONSTATATION DE LA PROPRIÉTÉ PRIVÉE ET A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ INDIVIDUELLE

CHAPITRE PREMIER. — *De la procédure relative à la constatation de la propriété privée* (1)

(1) Le règlement d'administration publique, devenu projet de loi de procédure qui a servi à former les titres II et III de la loi, contenait une procédure particulière pour la constatation de la propriété *melk* dirigée par l'autorité judiciaire, par le président du tribunal, qui nommait le commissaire, et une autre purement administrative pour l'établissement de la propriété en terre *arch*. La Commission, des deux procédures, n'en fit qu'une seule, elle adopta, *pour la forme de la procédure*, non pour le jugement des contestations, les articles relatifs à la propriété *arch*, sauf quelques variantes inutiles à noter.

Des articles du titre II nous rappellerons seulement les articles suivants du projet, en faisant remarquer que le projet ne s'occupait que de propriété *melk* et *arch*, c'est-à-dire de la propriété indigène. En supprimant ces mots, la Commission a soin de dire qu'elle ne modifie que les termes et non le fond. M. Warnier, M. Humbert, tous les orateurs, ne parlent jamais que de propriété indigène privée à constater, et de propriété indigène collective à constituer :

Projet de loi de procédure

TITRE Ier. — *De la constatation de la propriété melk et de la délivrance des titres français*

Art. 2. — Chaque fois qu'il y aura lieu de procéder à la constatation de la propriété et à la vérification de ses limites à fin de délivrance de titres français, un arrêté du gouverneur général désignera la circonscription territoriale dans laquelle il sera procédé à cette reconnaissance et fixera le délai dans lequel les opérations seront entreprises. Ce délai ne sera pas moindre d'un mois à compter du jour de l'insertion de l'arrêté du gouverneur général dans les journaux officiels de la colonie.

Ledit arrêté publié, en outre, dans les principaux marchés du *douar* et affiché en français et en arabe à la mairie de la commune et partout où besoin sera, constituera, pour tous les intéressés, mise en demeure d'avoir à réunir tous documents ou témoignages utiles pour établir leurs droits de propriété et propres à fixer les limites des immeubles pour lesquels ils revendiquent un titre français.

Art. 3. — A l'expiration du délai fixé en l'article précédent, il sera procédé à la requête du préfet, par le président du tribunal de la situation des biens, à la nomination d'un commissaire enquêteur, qui sera choisi dans l'ordre judiciaire ou administratif.

Art. 5. — Au jour indiqué par son ordonnance, le commissaire enquêteur se transportera sur les lieux et procédera, avec le concours d'un géomètre et, s'il y a lieu, d'un interprète, en présence du maire et de deux délégués du conseil municipal, ou du président et de deux délégués de la djemmâa, à la constatation des titres de propriété, ainsi qu'à la vérification des limites de chaque propriété, qu'elle soit détenue indivisément par un groupe ou privativement par un seul individu.

Art. 8. — Le gouverneur général civil de l'Algérie, les conseils généraux préalablement consultés, désignera par des arrêtés les circonscriptions territoriales qui doivent être soumises aux opérations prévues par l'art. 6 ci-dessus et le délai dans lequel elles seront entreprises. Ce délai ne pourra être moindre d'un mois à dater du jour de l'insertion de l'arrêté dans le *Mobacher* et l'un des journaux de l'arrondissement ou, à défaut, du département où se trouvent comprises lesdites circonscriptions territoriales.

Le même arrêté sera publié dans les principaux marchés de la tribu, affiché en français et en arabe à la mairie de la commune et partout où besoin sera.

Ces insertions et publications constitueront pour tous les intéressés une mise en demeure d'avoir à réunir tous documents ou témoignages utiles pour établir leurs droits et les limites des terres qu'ils possèdent.

Art. 9. — A l'expiration du délai fixé par l'art. 8, il sera procédé par le gouverneur général civil à la nomination d'un commissaire enquêteur.

Art. 10. — Au vu de l'arrêté qui l'aura nommé, le commissaire enquêteur requerra tous les dépositaires des états de population, des états statisti-

---

Cette première opération faite, il constatera la quotité de l'immeuble indivis à laquelle chaque copropriétaire a droit, sans s'occuper des éléments de partage effectif, lequel ne peut être poursuivi qu'ultérieurement, dans l'une ou l'autre des conditions exprimées à l'art. 3, §§ 3 et 4 de la loi du.....

Les mineurs, les interdits et toutes parties non présentes seront représentés par leurs tuteurs légaux ou datifs, leurs mandataires, les cadis ou toutes autres personnes ayant droit de représentation légale, suivant la loi ou les coutumes musulmanes.

TITRE II. — *De l'établissement de la propriété en terre arch et de la délivrance des titres français*

Art. 11. — Chaque fois qu'il y aura lieu de procéder en terre *arch* à la constitution de la propriété privée, et à la délivrance des titres français, un arrêté du gouverneur général désignera la circonscription territoriale dans laquelle il sera procédé à cette opération, et fixera le délai dans lequel elle sera entreprise. Ce délai ne pourra être moindre d'un mois, à compter du jour de l'insertion de l'arrêté du gouverneur général dans les journaux officiels de la colonie.

Ledit arrêté, publié en outre dans les principaux marchés du *douar*, et affiché, en français et en arabe à la mairie de la commune, et partout où besoin sera, constituera, pour tous intéressés, mise en demeure d'avoir à faire décrire et déterminer, d'une façon apparente, sur le sol, les limites des terres qu'ils détiennent, ainsi qu'à réunir tous documents ou témoignages propres à établir le fait de leur jouissance.

Le procès-verbal du commissaire enquêteur, accompagné de tout le dossier de l'enquête, est soumis au gouverneur général en conseil de gouvernement.

Immédiatement après l'approbation du gouverneur général, il est procédé par le service des domaines à l'établissement des titres nominatifs de propriété. En cas d'indivision, les titres expriment : 1° la quotité de l'immeuble à laquelle le titulaire a droit, sans appliquer toutefois cette quotité à aucune des parties dudit immeuble; 2° les noms de tous les copropriétaires.

ques, listes individuelles et autres documents ayant servi, pendant les cinq dernières années, à l'assiette et au recouvrement des rôles d'impôt, de mettre à sa disposition, dans le délai de quinzaine, tous registres, pièces et renseignements qui lui seront nécessaires pour l'accomplissement de sa mission ; il rendra ensuite une ordonnance indiquant le jour où il se transportera sur les lieux.

Cette ordonnance sera publiée et affichée en français et en arabe, dans les mêmes conditions et aux mêmes endroits que l'arrêté rendu en exécution de l'art. 8.

Art. 11. — Au jour indiqué par son ordonnance, le commissaire enquêteur se rendra sur les lieux, assisté d'un géomètre et, si cela est nécessaire, d'un interprète.

En présence du maire et de deux délégués du conseil municipal, ou du président et de deux délégués de la djemâa, et dans tous les cas, si besoin est, du cadi ou autres dépositaires des actes ou contrats, il recevra toutes demandes, requêtes, témoignages et pièces justificatives relatifs à la propriété ou à la jouissance du sol. Il rapprochera les revendications des documents en sa possession et des limites indiquées sur le terrain par les prétendants droit aux parcelles occupées soit indivisément par un groupe, soit privativement par un seul individu.

Cette première opération faite, il constatera les droits de chaque copropriétaire ou occupant, sans déterminer les éléments du partage, qui ne pourra être poursuivi qu'après la délivrance des titres français de propriété, en vertu de l'art. 815 du Code civil, comme il a été dit à l'art. 4 de la présente loi.

Les mineurs, les interdits et toutes parties non présentes, seront représentés par leurs tuteurs légaux ou datifs, leurs mandataires, les cadis et toutes autres personnes ayant la représentation légale, suivant le droit musulman.

Art. 12. — Le commissaire enquêteur mentionnera dans son procès-verbal et signalera à l'administration du domaine tous les immeubles vacants, conformément aux dispositions de l'art. 3 ci-dessus.

Art. 13. — Les opérations terminées, un double du procès-verbal, dressé par le commissaire enquêteur, sera déposé entre les mains du juge de paix, ou, à défaut, du maire ou de l'administrateur français de la circonscription.

Une traduction en langue arabe de ce même procès-verbal sera également déposée entre les mains du président de la djemâa ou de l'adjoint indigène, et, à défaut, entre les mains du cadi.

Ces dépôts seront portés à la connaissance des intéressés par des insertions et publications semblables à celles énoncées en l'art. 8.

Art. 14. — Pendant trois mois, à partir des insertions et publications sus-mentionnées, tout intéressé pourra, par lui-même ou par mandataire, prendre connaissance du procès-verbal et y faire les observations qu'il jugera convenables.

Art. 15. — Les réclamations de nature à affecter les constatations du commissaire enquêteur seront reçues par les dépositaires du procès-verbal pendant ce délai, et immédiatement transcrites à la suite du dit acte, sur un registre coté et paraphé par ledit commissaire enquêteur.

Art. 16. — A l'expiration du délai fixé par l'art. 14, le commissaire enquêteur se transportera de nouveau sur les lieux, tous les intéressés dûment prévenus au moins quinze jours à l'avance, par les moyens de publicité indiqués à l'art. 8, à l'effet de vérifier l'objet des réclamations, de concilier les parties, si faire se peut, et d'arrêter définitivement ses conclusions.

Aussitôt qu'il aura été statué définitivement sur les contestations, les titres sur lesquels elles auront porté seront ou maintenus ou rédigés à nouveau, en prenant pour base les décisions intervenues; puis ils seront transcrits et délivrés de la même manière que ceux pour lesquels il n'y aura pas de contestation. A partir de ces transcriptions, la loi du 23 mars 1855 produira tous ses effets.

Art. 19 (1). — Tout créancier hypothécaire ou tout prétendant à un droit réel sur l'immeuble devra, à peine de déchéance, faire inscrire ou transcrire ses titres au bureau des hypothèques de la situation des biens, avant la transcription du titre français.

Ces inscriptions, transcriptions ou renouvellements des inscriptions précédemment prises devront contenir les prénoms et noms de famille portés dans les titres provisoires, établis conformément à l'article 17.

Le conservateur des hypothèques ne pourra transcrire aucun acte translatif de propriété postérieur à la délivrance des titres français s'il ne contient pas les noms de famille des parties contractantes.

Chapitre II.— *De la procédure relative à la constitution de la propriété individuelle*

Art. 20. — Dans tous les cas où il s'agira de constituer la propriété individuelle sur les territoires occupés par les tribus ou par les douars à titre collectif, il sera procédé suivant les formes prescrites par les art. 8, 9, 10 et 11 ci-dessus. Le procès-verbal du commissaire enquêteur, accompagné de tout le dossier de l'enquête, d'un plan parcellaire et d'un registre terrier, sera soumis à l'approbation du gouverneur général civil, en conseil de gouvernement.

L'arrêté d'homologation sera pris dans le délai de deux mois, à partir de la réception du dossier au secrétariat du conseil de gouvernement.

Immédiatement après l'approbation du gouverneur général civil, il sera procédé, par le service des domaines, à l'établissement des titres nominatifs de propriété. Ces titres seront accompagnés de plans; en cas d'indivision constatée, les titres exprimeront en regard du nom de chaque copropriétaire la quote-part à laquelle il aura droit, sans appliquer néanmoins cette quote-part à aucune des parties de l'immeuble.

Art. 21. — Les titres français sont enregistrés et transcrits aux frais des titulaires, par les soins du service des domaines, dans les conditions exprimées en l'art. 5.

Art. 22. — L'administration des domaines inscrit, au sommier des consistances des immeubles appartenant à l'Etat, tous les biens déclarés vacants ou en déshérence, en vertu des articles 3 et 12, quand ils n'auront pas fait l'objet de revendications régulières dans le délai imparti par l'art. 15.

Art. 23. — La présente loi ne s'applique pas aux biens séquestrés; cependant, si le séquestre est levé sur tout ou partie de ces biens, des titres individuels sont immédiatement délivrés aux intéressés, dans les formes ci-dessus prescrites.

Art. 24. — Les dépenses de toute nature nécessitées par la constatation et la constitution de la propriété indigène sont, dans chaque département, à la charge du budget des centimes additionnels des tribus.

---

(1) « Art. 19. — Tout créancier ou tout prétendant un droit réel sur l'immeuble devra faire inscrire ou transcrire les titres au bureau des hypothèques de la situation des biens, avant la transcription du titre français. »

A partir du jour de cette transcription, la loi du 23 mars 1855 produira tous ses effets.

TITRE III

DISPOSITIONS TRANSITOIRES (1)

Art. 25. — A partir de la promulgation de la présente loi, et jusqu'à la délivrance des titres provisoires énoncés à l'art. 17, toute transmission d'immeubles indigènes à des Européens devra être signifiée à l'administration des domaines, en vue de l'obstention ultérieure d'un titre français, après l'accomplissement des formalités suivantes.

Art. 26. — Indépendamment de la transcription à laquelle il est soumis par la loi du 23 mars 1855 et, s'il y a lieu, des purges prévues et ordonnées par le Code civil, tout tiers détenteur ou nouveau possesseur fera insérer à ses frais, deux fois au moins et à un mois d'intervalle, extrait de son contrat en français et en arabe dans le *Mobacher* et dans les journaux de l'arrondissement, ou, à défaut, du département où se trouveront situés les biens acquis.

L'acquéreur transmettra un pareil extrait au procureur de la République dudit arrondissement, lequel en fera opérer le dépôt, comme il est dit en l'art 13, dans les mêmes conditions de publicité et aux mêmes fins.

Art. 27. — Dans le délai de trois mois à partir de l'avis public du dépôt, toute personne ayant à revendiquer tout ou partie de la propriété vendue, ayant, d'après le droit musulman, un droit réel sur l'immeuble, ou prétendant l'un des droits énoncés en l'art. 2 de la loi du 23 mars 1855, tout vendeur ou acquéreur à réméré sera tenu de former sa réclamation entre les mains de l'un des dépositaires de l'extrait du contrat de vente lequel inscrira cette réclamation, à la date même où elle sera faite, sur le registre à ce destiné.

Art. 28. — Avis de la réclamation est donné, sans délai, au procureur de la République, qui le porte à la connaissance des parties intéressées, au domicile indiqué dans l'extrait publié.

Art. 29. — Dans le cas où les droits révélés, ainsi qu'il vient d'être dit, affecteraient, non le prix mais les conditions mêmes du contrat, et où ils seraient reconnus fondés par le vendeur, l'acquéreur aura la faculté, soit de persister dans son acquisition, en demeurant soumis aux charges et conditions qui se sont manifestées, soit d'y renoncer, sauf son recours contre le vendeur pour les frais et loyaux coûts exposés et tous dommages-intérêts, s'il y a lieu.

Si au contraire, les droits qui se sont revélés sont contestés par le vendeur, celui-ci sera tenu d'introduire dans le délai d'un mois, l'instance destinée à purger l'immeuble, à peine de résiliation de la vente le tout à ses risques et périls.

---

(1) Le titre II du projet de procédure portait ce titre :

Dispositions transitoires de la transmission des biens melk entre indigènes et Européens antérieurement à la délivrance des titres français

L'art. 14 correspondant à l'art. 25 de la loi était ainsi conçu :

A partir de la promulgation de la présente loi et jusqu'à la délivrance des titres français, toute transmission d'immeubles indigènes à des Européens devra être faite par devant notaire et signifiée à l'administration des domaines, en vue de l'obtention ultérieure d'un titre français, après l'accomplissement des formalités suivantes :

Art. 30. — Si aucune réclamation en revendication ne s'est produite dans le délai prescrit à l'art. 27, les réclamations et revendications ultérieures n'ouvriront plus au prétendant droit qu'une action sur le prix, s'il n'a pas été payé, et s'il a été payé, qu'une action directe et personnelle contre le vendeur.

Dans ce cas, le procureur de la République délivrera à l'acquéreur, sur sa demande, un certificat négatif sur papier libre.

Au vu de ce certificat, le service des domaines délivrera le titre français, lequel, enregistré par duplicata et mentionné en marge de la transcription de l'acte de vente notarié, formera le point de départ unique de la propriété, à l'exclusion de tous droits antérieurs.

Le contrat de vente notarié demeurera annexé au titre français.

Art. 31. — La présente loi ne sera provisoirement appliquée qu'à la région du Tell algérien délimitée au plan annexé au décret du 20 février 1873, sur les circonscriptions cantonales.

En dehors du Tell, des décrets spéciaux détermineront successivement les territoires où elle deviendra exécutoire.

Art. 32. — Sont abrogées toutes les dispositions antérieures contraires à la présente loi.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

1. أحمد توفيق المدني، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار في الأشراف الجزائر.
2. حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري، جميع الحقوق محفوظة، 2005.
3. العنتري صالح، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1974.
4. فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.
5. اليكسي دو طوكفيل نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2008.

❖ المراجع:

1. ابن أشنهوا بن آبي زيان عبد الحميد، دخول الأتراك العثمانيين للجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1972.
2. أبو خليل شوقي، تحرير الاستعمار، منشورات الجامعية الدعوة الاسلامية العالمية، 1991.
3. أبو علاء محمد بعلي الصغير، المالية العامة، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2003.
4. الأشراف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007.
5. آندري جوليان شارل، تاريخ الجزائر " الغزو وبداية الاستعمار 1827-1871"،
6. بالحاج صالح، الحركة الوطنية الجزائرية ما بين الحربين (1911-1939)، الجزائر، دار الثقافة، قسنطينة، 2015.

7. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، ج 1، دار المعرفة، 2006.

8. بن دهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830-1962، ج 1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

9. بن راشد الدوسري ياسر، شروط الاستيطان وآثاره في المسائل الفقهية، جامعة ملك السعود.

10. بن موسى بن مصطفى دالي محمد، الوطن والاستيطان دراسة فقهية، المجلد الأول، مكتبة الرائد، ناشرون، ط1، الرياض، 2013.

11. بوحوش عمار، العمال الجزائريين في فرنسا، شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

12. بوضرساية بوعزة، الجزائر الفرنسية والابادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية والثورة نوفمبر، الجزائر، 2007.

13. بوعزيز يحى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

14. بوعزيز يحى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954، السياسة الاستعمارية من خلال المطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954) عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

15. تواتي الصديق، المعبدون إلى كاليدونيا الجديدة مآساة هوية مفية، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007.

16. الجزائري أحمد، كيف دخل الفرنسيون، الجزائر، بيروت.

17. الخطيب أحمد، الثورة الجزائرية، بيروت، 1985.

18. رمزي أحمد، الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا، دار المطبعة النموذجية، سوريا، 1999.

19. سعد الله آبو قاسم، أبحاث وراء في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، الجزائر.

20. سعد الله أبو قاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط 3، الجزائر، 1982.

21. سعيدوني نصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009.

22. صاري الجلالي، الكارثة الديمغرافية 1867-1868، ترجمة عمر المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر،2008.

23. ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962، البصائر الجديدة، ط 1، 2013.

24. الطيب العلوي محمد، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830جتى الثورة أول نوفمبر 1954، ط 1، قسنطينة، 1985.

25. عاشور كس محمد أحمد، صفحات تاريخية خالدة من الكفاح المسلح ضد جبروت الاستعمار الاستيطان (1500-1962)، المؤسسة العامة لثقافة، 2009.

26. عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1890، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1984.

27. عبد الله مقلاتي، الموجز في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية.

28. عربي الغالي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات وابعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين.

29. العروي عبد الله، المغرب العربي، محاولة التركيب، توقوط، بيروت، 1977.

30. العسلي بسام، جهاد الشعب الجزائر، ج 1، دار العزة والكرامة، الجزائر، 2007.

31. العقاد صلاح، المغرب العربي في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب، ط 6، مكتبة الايخاء المصرية، 1993.

32. على بطاش، الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1900.

33. عمورة عمار، الجزائر بوابة ما قبل التاريخ إلى 1862، الجزائر الخاصة، ج 2، دار المعرفة، 2009.

34. عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، ريحانة للنشر، 2002.

35. عميراوي أحميدة، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في الشرق الجزائري (بداية الاحتلال)، 1984.

36. عميراوي آحميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

37. الغزلاني محمد سعد وآخرون، الموسوعة التاريخية السياسية، ج3، دار الراتب الجامعية، الجزائر.

38. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م -1962، دار العلوم، 2007.

39. فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1925، قالمة، 2010.

40. فيكسي ليون، ترجمة محمد عناني حتف الاستعمار، مكتبة المعارف، بيروت.

41. فيلالي عبد العزيز، جرائم الجيش في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830-1850، دار المهدي عين مليانة، الجزائر.

42. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، منشورات AcEp.

43. قنان جمال، دراسات في المقاومة والاستعمار، مصورات موقع الطلبة التاريخ تلمسان.

44. لمنور أحمد، الأدب الجزائري بالسان الفرنسي نشأته وتطوره وقضاياه ديوان المطبوعات الجامعية.

45. لونسي إبراهيم، بحوث في تاريخ الاجتماعي والثقافي في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، دار الهومة، الجزائر، 2013.

46. محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1830-1871، مطبعة دحلب حسين داي الجزائر.

47. محياوي رحيم، دراسة مستقبلية الاستيطان وتوطين، الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة العمرانية في فلسطين، عنابة، 2006.

48. مهساس أحمد، الحقائق الاستعمارية والمقاومة الجزائرية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

49. نايت بالقاسم مولود بالقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، الجزائر، دار الأمة، 2007.

50. هلال عمار، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار الهومة، الجزائر، 2007.

51. همشاوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المراكز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، دار الهومة، الجزائر.

52. الهواري عدى، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1 بيروت لبنان، 1983.

53. يحى جلال، العالم العربي الحديث، أستاذ التاريخ الحديث المساعد، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، أسبوط، دار المعارف، مصر، 1965.

❖ المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

1. Abd, Elghni ,la paysannerie algérienne facea lacolonisation ,entreprise national du live ,Alger ,1979 ,p28.
2. Charle Robert Ageron de l'algrie conteinporaine, (1830-1962) ,paris ,ed, P.U.F , 1964 ,p143.
3. Dr. S. FerkouS. Apercu de l'hisoire de l'ALgérie des PHeicens a L'indépendance 814 av. j.c/1962 trduir par benamor salah. Dar el-oloum Algérie. 2007.p 209.
4. Eyssautier, L , A, Le statut réel français en Algérie, ou légalisation et juris prudence sur la propriété ,depuis 1830 jusqu'à la loi du 28 avril 1887, alger ,1887.
5. Staistique et documents relatifis au sénatus –consulte sur la propiété arabe, paris, 1863.

❖ الرسائل والمذكرات:

1. جيلالي بوشلاغم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل اليمين المتطرف 2002-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

2. روحانة عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

3. زريق محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال معاهدة التافنة -1837- تحليل وثيقة ديبلوماسية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2006.

4. ساعد جهاد، السياسة الاستيطانية في الجزائر وآثارها على المجتمع 1830-1900، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ، قسم العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

5. شنوف صهيب، السياسة العسكرية الفرنسية في الجزائر ونتائجها 1830-1871، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الشهيد لخضر الوادي، 2013-2014.

6. صحراوي فتيحة، الجزائر في عهد الداي حسين (1818-1830)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010-2011.

7. صغير بلقاسم، بلعباس ثامر، الاستيطان الفرنسي ودوره في تفكيك بنية المجتمع الجزائر (1830-1962)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر آكاديمي، تخصص تاريخ الحديث، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

8. طبعة حورية، السياسة الاقتصادية الفرنسية في عمالة قسطينة 1870-1954، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)، تخصص تاريخ المعاصر، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019-2020.

9. فشار عطا الله، النخبة الجزائر جذورها تطورها اتجاهاتها (1914-1954)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009.

10. فطوم خطاب، التحالف الأوروبي وتحدد العلاقات الجزائرية الفرنسية (1800م/1830م)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في تاريخ الدبلوماسية والعلاقات الدولية خلال القرنين التاسع عشر

والعشرين، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس –سيدي بلعباس، 2014-2015.

11. لخضاري رتيبة، السياسة الفرنسية الاقتصادية وآثارها في المجتمع الجزائري 1830-1914، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة لمسيلة.

12. محمد العقبي حسين موسى، قدمت هذه الرسالة لنيل درجة الماجستير في العقيد والمذاهب المعاصرة، 2005.

13. وابل بختة، الاستيطان الفرنسي في منطقة تيارت من 1840-1890، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر ن كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2013-2014.

❖ المجلات ودوريات:

1. لعربي اسمهان، الباستيون الفرسي بالقالة من خلال مراسلات محلية محضوضة، مجلة العصور، العدد 17، 2010.

2. شويتام آرزقي، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد2، العدد 2، جامعة الجزائر 2.

3. بالعربي نور دين، الاستيطان الاوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830-1962، مجلة العصور، العدد2، خميس مليانة، 2019.

4. رشيد رمضان سلوان، الاستيطان الاوروبي بالجزائر في 1830-1871، مجلة جامعة تكريت للعلوم، العدد4، المجلد 20،الجزائر 2013.

5. شبيرة سفيان، دوافع مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية لأملاك الوقفية في الجزائر، مجلة العلوم الانسان والمجتمع، المعهد الوطني المتخصص لتكوين إطارات الدينية والأوقاف، العدد 10، الجزائر.

6. مزهورة حسين الحاج، مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر 1852-1870، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر.

7. بن شيخ حكيم، سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر (1830-1962)،مجلة العصور الجديدة، العدد 14 -15،أكتوبر، 2014.

8. حواس الوناس، الأوضاع الاجتماعية للجزائريين (1830-1914)،مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد 20،كنوزالحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر.

9. بوشنافي محمد، آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، جامعة الجيلالي، كلية الآداب والعلوم الانسانية، سيدي بلعباس، قسم التاريخ.

10. قنون حياة، الاستيطان الفرنسي ومصادرة الآراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي، العدد3-4، قسم التاريخ، جامعة سيدي بلعباس.

11. المهدي بن عيسى محمد، المجتمع والتنمية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد1،جامعة ورقلة، ديسمبر، 2013.

❖ أعمال الملتقى:

1. فارح رشيد، المحطات الرئسية لتأسييس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال وآثر على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول عقار في الجزائر إبان الاحتلال 1830-1962،المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بسيدي بلعباس، 2006.

2. فركوس صالح، مشروع البحث، التشريعات المنظمة لاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثاره على المجتمع الجزائري، مخبر التاريخ والأبحاث المغاربية، جامعة 8ماي 1945، قالمة الجزائر، 2013.

❖ المواقع الإلكترونية:

1. **-https://mawdoo3.com /19 :58 /01-05-2022.**
2. **-https//m..mare fa.org. /12 :04 /02-05-2002.**

فهرس الموضوعات

مقدمة.....أ

الفصل التمهيدي: الاحتلال الفرنسي للجزائر أسبابه ودوافعه

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية. 6

المبحث الثاني: الأسباب ودوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر..... 11

المبحث الثالث: إعلان الحصار والحملة الفرنسية على الجزائر 1827-1830. 14

الفصل الأول: أسباب الاستعمار الاستيطاني للجزائر وأشكاله

المبحث الأول: تعريف الاستيطان..... 18

المبحث الثاني: أسباب الاستيطان الفرنسي في الجزائر. 21

المبحث الثالث: أشكال الاستيطان..... 22

المبحث الرابع: أهداف الاستيطان..... 24

الفصل الثاني: آليات السياسة الاستيطانية في تثبيت الوجود الأوروبي في الجزائر

المبحث الأول: السياسة الاستيطانية الفرنسية من 1830-1848. 27

المبحث الثاني: السياسة الاستيطانية في عهد الجمهورية الثانية 1848-1852..... 32

المبحث الثالث: السياسة الاستيطانية في عهد الإمبراطور نابليون الثالث من (1852-1870) 36

الفصل الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الاستيطانية في الجزائر

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية. 43

المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية..... 47

خاتمة..... 54

قائمة المصادر والمراجع..... 81

الملخص باللغة العربية:

منذ استعمار فرنسا الجزائر، بدأ الاستغلال الكامل لثرواتها الطبيعية برغم من الوثيقة التي أمضاها الداي حسين ودي برمون التي نصت على احترام مقومات الشعب الجزائري ،إلا أن السلطات الاحتلال الفرنسي أقدمت على اتخاذ مجموعة من المراسيم والقوانين التي تسن بموجبها الاستيلاء على الأراضي الجزائرية ومصادرتها لتنفيذ مشروعها الاستيطاني ، سهلت عملية إقامة القرى الجديدة في شكل مستوطنات يقطنها الأوروبيون ، وقامت بربط اقتصاد الجزائر بالمنتج الفرنسي التي تخدم مصالح المستوطنين ،وبذلك قضت على السلع المحلية ، كما اتبعت فرنسا سياسة القتل والإبادة الجماعية وانتشار الأمراض بسبب انعدام الوقاية الصحية وخاصة الكوليرا ،فبذلك انتشرت ظاهرة الهجرة والتهجير واعتماد سياسة النفي والطرد .

الكلمات المفتاحية: استعمار، فرنسا، الجزائر، الاستغلال، الاستيطان، الأوروبيون.

Résume :

De la colonisation de l'Algérie par la France, la pleine de ses ressources naturelles a commencé, malgré le document signé par Dar HUSSEIN et de pro mont, qui stipulait le respect des fondements du peuple algérien .Elle construction de nouveaux villages sous forme de colonies. Habité par des Européens et reliant l'économie algérienne a son économie, ce qui a conduit au dumping du marché algérien avec des produits France qui servent les colons, éliminant ainsi les produis locaux la France a également mené une politique de tuerie, de génocide et de propagation de maladies en raison du manque de protection sanitaire, en particulier du choléra, de la propagation de l'immigration et des déplacements, et de l'utilisation de la plique d'exil et d'expulsion.

Mots clés : colonialisme, France, Algérie, exploitions, peuplement, Européens.

Abstract :

Since the colonization of Algria by France, the full exploitation of its natural resources has bengun, despite the document signed by Dar Hussein and de promont, which stipulated respect for the foundations people. It includes builing new villages in the form of settlement inhabited by Europeans and linking Algeria's economy to its economy, which Ied the Algerian market being dumped with French products that serve the interests of the settlers, thus eliminating local good France also pursued a policy murder and genocide france also pursued a policy of killing, genocide and the spread of diseases due to the lack of health protection, especially cholera, the spread of migration and displacement, and the use of the policy of exile and expulsion.

Key word: colonization, france , Algeria, exploitation, settlement Europeans.